الفصل الثالث

سياسات الدعم الاجتماعى

(أ) الدعم الاجتماعى للأسرة (بولسافامليا)

(ب) تقييم البرنامج

(ج) القضاء على الفقر.. خطة عمل واجبة التنفيذ

(ء) تمويل المشروع الإسكانى

(هـ) المشروع القومى للإسكان

(و) سكان الشوارع.. إعادة تأهيل المواطنة

(ز) تطوير التعليم

(ح) التغذية المدرسية

(ط) ثورة الثقافة

(ى) الصحة

obeikan.com

لا.. لا يمكن اعتبار برنامج الدعم العائلى «بولسا فاميليا»Bolsa Familia مجرد برنامج يمنح أقساطا مالية لمساعدة الفقراء فحسب، بل إنه البرنامج الذى وضع شروطا لكى تصبح مساعدة الفقراء دعما اجتماعياً للمجتمع بأسره، فالمواطن لا يحصل على إعانته ما لم يلتزم بإرسال أولاده إلى المدارس والالتزام برعايتهم صحيا بالالتزام بتناول الأمصال الوقائية، إنه الدعم الاجتماعى الذى يحول المسار المجتمعى للفقراء، فلا يجب توريث الفقر والمرض وراثيا وطبقيا.. هكذا يجب فهم سياسات الدعم الاجتماعى التى طبقها داسيلفا.

(أ) برنامج الدعم العائلى « البولسا فياميليا »

برنامج الدعم العائلى «البولسا فاميليا»Bolsa Familia هو برنامج حكومى، بدأ بشكل مؤقت فى أكتوبر2003، من قبل حكومة لولا داسيلفا، يهدف إلى التحويل المباشر للدخل للأسر الفقيرة، التى يكون دخل الفرد الشهرى فيها من 60 ريالا برازيليا إلى 120 ريالا، بالإضافة إلى الأسر التى تعانى الفقر المدقع والتى يصل دخل الفرد فيها إلى 60 ريالا شهريا.

من السمات الرئيسية للبرنامج أنه يسعى إلى الدمج بين المزايا المالية والحصول على الحقوق الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والغذاء والتعليم والمساعدات الاجتماعية. البولسا فاميليا له هدفان أساسيان: مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعى، وتمكين الأسر الأكثر فقرا. من مستجدات هذا البرنامج الاجتماعى، أنه جاء ليوحد مختلف البرامج الاجتماعية الاخرى للحكومة الفيدرالية، مثل بولسا أسكولا (المنح الدراسية)، وبولسا ألمنتاساو(الغذاء)، وكارتاو ألمنتاساو(كارت التغذية)، وأوسيليوا غاز(الخاص بتوفير أسطوانات الغاز المنزلية). كل هذا فى برنامج واحد فقط. هذا التوحيد كان يهدف لضمان أكبر قدر من المرونة فى التحويلات المالية، والحد من الروتين وتحسين السيطرة على الموارد.

وتعد وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع (MDS) هى المخوله بإدارة برنامج البولسا فاميليا بالشراكة مع حكومات الولايات والمحليات.

حكومة المحليات تقوم بجمع وتسجيل بيانات الأسر فى قاعدة بيانات كسجل موحد، مع مراعاة شروط الاستحقاق، بجانب القيام بإجراءات تكميلية تهدف إلى التنمية المستديمة للأسر الفقيرة فى المدينة.

تلك الإجراءات تتمثل فى: المشاركة فى المتابعة الصحية، والانتظام فى برنامج التغذية السليمة للأطفال، والمواظبة على مراقبة مستوى الأطفال فى مدارس التعليم الأساسى، والمشاركة الفعاله فى أنشطة التوعية الغذائية، واستنادا إلى تلك المعلومات الصادرة من المحليات، تقوم الوزارة باختيار الأسر المستفيدة.

الرقابة الاجتماعية للبرنامج تتم من خلال تشكيل اللجان المحلية المشتركة، بالتعاون بين القطاعات بشكل متساو. ويقوم بنك كايشا أكنوميكا فيديرال (CEF) بإدارة عملية تحويل المساعدات.

الخلفية التاريخية للبرنامج

خلال الكلمة التى ألقتها السكرتيرة التنفيذية للبرنامج، آنا فونسيكا، فى الافتتاح، فى 20 أكتوبر 2003، التى أكدت فيها أن إنشاء هذا البرنامج بهذه السياسة الجديدة، كان نتيجة لمخزون من الخبرة المتراكمة عبر التاريخ لبرامج عديدة مماثله، لم تف بالغرض عبر التاريخ. وأشارت فى حديثها إلى مشروع السيناتور إدواردو سوبليسى PT–SP، فى 1991 الذى كان يهدف لضمان حد أدنى من الدخل للمواطن. حيث أن هذا البرنامج كان نموذجا لمثل تلك المشاريع. وذكرت أيضا أسماء آخرين ممن ساهموا فى تكوين تلك الخبرات المتراكمة، منذ إطلاق البرامج الأولى فى عام 1995 فى القطاع الفيدرالى البرازيلى، ومن تلك الأسماء: فى مدينة كامبيناس، كريستوفام بارك، ومعه خوسيه روبرتو ماجالهايس تيكشيرا، وفى مدينة هيبيرو بريتو، أنطونيو بالوتشى. كل هذا يعنى أن برنامج البولسا فاميليا لم يبدأ من نقطة الصفر.

ومن شأن تاريخ تنفيذ السياسات الاجتماعية وتوزيع الدخل فى البرازيل يتحتم علينا أن نرجع إلى أحداث عام 1930، ومع إنشاء أول

البرامج والقوانين لمساعدة طبقة العمال ،التى كانت تمثل أفقر قطاعات السكان حينذاك. فى هذه الحقبة من الزمان، ومع حكومة جيتوليو فارجس، بدأت تظهر برامج ومشاريع وأفكار لبناء رعاية اجتماعية بطريقة ملموسة. وكان دستور 1988 يمثل خطوة هامة فى هذا الاتجاه، من خلال وضع سياسة عامة تتمثل فى قوانين فعاله لحقوق للمساعدة الاجتماعية، بالإضافة إلى الضمان الاجتماعى والصحى وتحديد الاهتمامات من جانب الدوله إلى الشعب، والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للمشاكل الاجتماعية، مثل السكان الأصليين وأيضا الأطفال وكبار السن.

و من خلال هذا الإطار القانونى والمؤسسى الجديد كان هناك فى وقت مبكر من عام 1990، تشريع حماية الأطفال والمراهقين (eca)، والقانون الأساسى للمساعدة الاجتماعية (loas).

فى نهاية فترة حكم الرئيس فرناندو أنريك كاردوزو، تم اصدار حقبة من السياسات التى تهدف إلى تحسين دخل المواطن ورفع مستوى وكفاءة معيشة غير القادرين من خلال: برنامج منع تشغيل الصغار، وبرنامج للشباب، والمراقبة، وبولسا أسكولا (المنحة الدراسية)، بولسا ألمنتسياو(منحة الغذاء)، أوسيليو غاز(الخاص بتوفير أسطوانات الغاز المنزلية).

قامت حكومة الرئيس لولا بإنشاء الحقيبة الوزارية للتنمية الاجتماعية والتخفيف من حدة الجوع، لتعمل على إدراج وإدماج كل تلك البرامج فى برنامج واحد يسعى إلى توحيد الإجراءات العامة فى مجالات المساعدة الاجتماعية والأمن الغذائى والتغذية والصحة والتعليم فى مرحله الطفوله المبكرة وتحويلات الدخل.

قام السيناتور إدواردو سوبليس PT–SP، بعمل أدبى عن قضايا

التفاوت الاجتماعى فى البرازيل، باسم هيندا دى سيدادانيا(الدخل الأساسى للمواطن). من مزايا هذا الكتاب هو أنه يشير إلى العلاقة بين قضية عدم المساواة الاجتماعية فى البلاد والعبودية: «إنه أحدث دراسة عن عدم المساواة فى البرازيل، والجوانب العنصرية، ويبين أن المجتمع والحكومات لم تفعل شيئا يذكر، لتصحيح آثار أكثر من ثلاثة قرون من العبودية منذ إلغائها فى البرازيل فى عام 1888».

وفقا للدراسات التى ينظمها معهد البحوث الاقتصادية والتطبيقية (IPEA)، واستنادا إلى معلومات المعهد البرازيلى للجغرافيا والإحصاء IBGE –PNAD فى عام 1999، نسبة من لهم أصول أفريقية من الفقراء فى البرازيل أكبر من نسبتهم من إجمالى عدد سكان البرازيل.

ونقلاً عن السيناتور إدواردو سوبليس فى عام 1999 « وفقا لأبحاث معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية، 34% من إجمالى 170 مليون برازيلى فى بداية الألفية يعيشون تحت خط الفقر و٪14 يعتبرون من المعدمين. أى 54 مليونا يعيشون تحت خط الفقر و22 مليونا من المعدمين».

«الزنوج، بما فى ذلك العرق فئة اللون الأسود وما شابه، يشكلون ٪45 من إجمالى عدد السكان، ويشكلون ٪64 من الفقراء فى البرازيل. بينما البيض يشكلون ٪54 من مجموع إجمالى السكان، و36% من الفقراء. ومن بين الـ54 مليون برازيلى فقير، كان هناك 19 مليونا من البيض، و30.1 و3.6 مليون من فئة اللون الأسود وما شابه على الترتيب، و140 ألفا من السكان الأصليين، و76 ألفا من الآسيويين. ومن بين الـ 22 مليونا من المعدمين، هناك6.8 مليون من البيض، و1.5 و13.6 مليون من فئة اللون الأسود وما شابه على الترتيب، و56 ألفا من السكان الأصليين و37 ألفا من الآسيويين..»

وقد استشهد إدواردو سوبليس بعمل هيرميون باركر، وهى أستاذة فى كلية لندن للاقتصاد، والتى قامت بنصيحة براندون ريس وليامز فى مجلس العموم أثناء الدفاع عن سياسة الدخل الأساسى. باركر دافعت عن الإضافة التدريجية لنظام الضرائب والفوائد من أجل إقامة حد أدنى للدخل، مع إلغاء الضرائب على الرواتب من أجل دعم فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية للأعمال.

مثل تلك التغييرات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابى على الحياة الأسرية، فالاستقلالية داخل الأسرة تعد بمثابة الهدف التقليدى للمرأة المتزوجة، ونتيجة لعدم الاستقلالية تتحول المرأة إلى كائن غير سعيد. عدد السيدات الباحثات عن الاستقلالية المالية من خلال سوق العمل فى تزايد يوما بعد يوم، بعضهن يتجه إلى سوق العمل بسبب احتياج الأسرة لأموال إضافية. وفى كثير من الأحيان يكون القرار صعبا، لأن المرأة، على عكس الرجل، يجب أن توازن بين عملها ومسئولياتها العائلية.

لذلك نظام الأجر الأساسى سوف يخفف من هذا الجدال لما له من أهمية فى إعطاء وسيله للاستقلال المالى للمرأة، سواء إن كان العمل بأجر أم لا. الأجر الأساسى للعامل لم يمنع النساء من العمل خارج المنزل، لكنه يزيد من القدرة على الاختيار الجيد. ولا يقوم بإزاحة مسئولية الزوجين تجاه بعضهما البعض، لكنه يزيد من استقلالية شريك الحياة.

استشهد أيضا أدواردو سوبليسى باثنتين من الدراسات الهامة التى أعطت مزيدا من الأهمية النسبية لمكافحة قضية عدم المساواة الاجتماعية، الدراسة الأولى عبارة عن «مشروع قومى للدوله البرازيلية» وقد كتبه سيلسو فورتادو فى عام 1968، ودافع فيه عن الحاجة إلى تعديل

شكل الطلب الكلى. كان تعداد البرازيل حينذاك نحو 90 مليون نسمة ونصيب الفرد من الدخل نحو 350 دولار أمريكى، أثناء توزيع الدخل بهذه الطريقة كانت قيمة ٪1 ممن لهم أعلى دخل تتساوى مع قيمة ٪50 ممن لهم أدنى دخل، وقد تكرر هذا السيناريو فى 1999.

العمل الثانى: هو «العمله وإعادة توزيع الدخل» لأنطونيو ماريا دا سيلفيرا، فى عام 1975، وكان أول إعداد لتطبيق الحد الأدنى للدخل فى البرازيل، قام فيه الكاتب بانتقاد الأساليب والسياسات التى كانت متبعة حينذاك لمعالجة ومحاربة مشاكل الفقر، واقترح أنطونيو ماريا دا سيلفيرا ان مواجهة مشكله الفقر يجب ان تكون من خلال أداة ضريبة الدخل السلبية.

فى عام 1978، قام مؤلفا كتاب (الدخل الأساسى للمواطن) أدمار ليشبونة وروبرتوا مانجابييرا أنجر بتسليط الضوء على اقتراح أن الإصلاح الزراعى والحد الأدنى للدخل من خلال ضريبة الدخل السلبية يجب وضعهما كأدوات أساسية للديمقراطية فى المجتمع البرازيلى، فقالا «قد تكون هناك ديمقراطية سياسية إذا توفر حد اقصى لعدم المساواة وتم القضاء على الفقر». بعد سنوات، وفى 17 أبريل 1991، قدم سوبليسى فى مجلس الشيوخ مشروع قانون لإنشاء برنامج لضمان الحد الأدنى للدخل، والذى سيؤتى بثماره عن طريق ضريبة الدخل السلبية، لجميع الأشخاص المقيمين فى البلاد، أكثر من 25 عاما ممن لهم دخل شهرى أقل من 45 ألف كروصفر برازيلى، أى ما يعادل 2.5 أضعاف الحد الأدنى للأجور حينذاك. وقد مثل مشروع سوبليسى علامة فارقة فى النقاش حول اعتماد سياسات توزيع الدخل فى البلاد.

عندما تولى الرئيس البرازيلى لويس ايناسيو لولا دا سيلفا منصبه فى يناير 2003، كانت هناك برامج ومعايير وانظمة اجتماعية مختلفة

لتعديل الدخل، كانت متفرقة وتقوم بها عدة وزارات، فكانت هناك قوائم مختلفة من المستفيدين ومعايير كثيرة لاستلام تلك المخصصات. كل تلك البرامج المختلفة والمتفرقة تم توحيدها، وإعادة تسجيل وتوحيد هذه القوائم وإعادة تعيين تلك المعايير المتبعة. فى ذلك الوقت ظهر برنامج البولسا فامليا، الذى يندرج تحت مظله أكبر تسمى برنامج القضاء على الجوع(الجوع صفر). وعلى الرغم من أن برنامج القضاء على الجوع(الجوع صفر) كان له صدى كبير على الساحة وتأثير أكبر فى وسائل الإعلام، إلا أن برنامج البولسا فاميليا أصبح البرنامج الاجتماعى المثالى لحكومة لولا. ومن خلال ذلك البرنامج الاجتماعى تم حدوث تكامل وتوحيد بينه وبين البرامج الأخرى السابقة التى تعمل على تحويل الدخل، مع الزيادة فى المنح المقدمة.

وبذلك تم العمل على أساس جدول أعمال اجتماعى جديد فى البرازيل، مع توحيد وترشيد والتوسع فى أربعة برامج اجتماعية قائمة تخدم المجتمع البرازيلى. فى عام 2003، كانت أعداد المستفيدين من البرنامج الاجتماعى بولسا أسكولا (المنحة الدراسية) تقدر بنحو 5 ملايين أسرة، بتحويلات مالية تصل إلى 45 ريالا للأسرة الواحدة والذى يعتبر واحدا من أهم البرامج الاجتماعية. اليوم، البولسا فاميليا يستفيد منها نحو 11.1 مليون أسرة بتحويلات نقدية تصل إلى 107 ريالات للعائله الواحدة. بالإضافة إلى مميزات أخرى، بشرط الانتظام فى الدراسة وحظر عمل الأطفال، والمواظبة على تطعيم الأطفال. فى أوآخر عام 2005، بدأ التكامل بين برنامج القضاء على تشغيل الصغار PETI وبرنامج البولسا فامليا، مما سمح بخدمة نحو 3.2 مليون طفل، من خلال الأنشطة الاجتماعية والتربوية والتعايش.

التكامل مع البرامج الاجتماعية الأخرى هى واحدة من المفاهيم

المركزية لبرنامج البولسا فاميليا. فهو يصل اليوم إلى أكثر من 11 مليون أسرة فقيرة لضمان مساعدة واضافة فى الدخل لتلك الأسر، بالإضافة إلى ابقاء الأطفال فى المدرسة مع توفير التطعيمات اللازمة لهم. ارتباط برنامج البولسا فاميليا بالبرامج الاجتماعية الأخرى عزز من مكانته وأعطى له ثقلا.

قامت الحكومة بإنشاء النظام الموحد للمساعدة الاجتماعية (suas)، والذى يقوم بالربط بين شبكة الأمان الأساسية الأسر التى تعيش فى نسبة مخاطر اجتماعية عالية وليس لديهم إجراءات وقائية. وتنوى الحكومة العمل من خلال البرنامجين معا، فبدراسة أوضاع الأسر يتم التفاعل وتم عمل إجراءات المساعدة الاجتماعية الحقيقية. سيتم التنفيذ من خلال مراكز للخدمة الاجتماعية، والتى تسمى ببيوت العائلات، والتى تم إنشاؤها فى عام 2003، ومجموعها الان 2000 فى جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا برامج السياسة الوطنية للمساعدة الاجتماعية التى تعمل من خلال الرعاية الخاصة للأسر التى تتعرض لانتهاكات حقوقية. أيضا برنامج «الحارس» الذى يتلقى ضحايا العنف والاستغلال الجنسى للأحداث.

بعد الوصول إلى الهدف وهو تقديم العون لـ 11.1 مليون أسرة برازيلية، نرى ان برنامج البولسا فاميليا واجه بعض المشاكل التى احتاجت إلى حلول. واحدة من تلك المشاكل هى مشكله التغطية فى أماكن مثل ريو دى جانيرو، وأمابا، ومنطقة العاصمة الاتحادية.

فى ريو دى جانيرو، توجد مشاكل عدم تسجيل الأسر من جانب المحليات. فى أمابا، ٪53 فقط من الأسر التى تندرج ضمن من يحتاجون إلى مساعدات يستفيدون من البرنامج. فوفقا للبحث الوطنى لعينة

من الأسر 2004 (pnadibge)، زادت اعداد الفقراء ومن يحتاجون إلى مساعدات فى هذه المنطقة. فى منطقة العاصمة الاتحادية، وبعد مراجعة احصائيات يوليو 2006، ينبغى أن يكون هناك 20 ألف أسرة مدرجة فى البرنامج. اليوم، تم ادراج 54 % فقط من إجمالى 96 ألف أسرة ممن يحق لهم الحصول على مزايا البرنامج. من ناحية أخرى، ولايات سانتا كاتارينا وريو جراند دو سول وبارانا تتم تغطية ما يزيد على ٪100 من الأسر التى يخدمها البرنامج، حيث انخفضت نسبة الفقر ولا تزال مدرجة بعض الأسر وتتلقى المنح(60 ريالا لكل أسرة)، بالإضافة إلى 17 ريالا للطفل الواحد وبحد أقصى ثلاثة أطفال.

عملية تسجيل الأسر التى هى فى حاجة حقيقية إلى تلك المساعدات يتطلب المشاركة المباشرة للسلطات المحلية. وهنا مثال على كيفية ما يحدث حتى يحقق البرنامج هدفه: قام مكتب الرعاية والمساعدة الاجتماعية فى مدينة فارزيا فى ريف ولاية ماتو جروسو فى يوليو 2006 بتسجيل نحو 3600 أسرة للحصول على المنح المقدمة من برنامج البولسا فاميليا. تم تنفيذ زيارات من جانب فنيين إلى منازل العائلات المدرجة ضمن قائمة الأسماء المقدمة من رؤساء الاتحادات. كان هناك 126 منطقة فى هذه القائمة،حيث تم تقسيمها على 16 جزءا، وقام 18 فنيا من ادارة الحى بعمل الزيارات وتسجيل البيانات. ولتجنب وصول الفنى للمنازل فى اوقات لا تكون الاسرة موجودة، تم عقد اجتماع مسبق للسكان لإعلامهم باليوم والوقت الذى سيحدث فيه التسجيل، لذلك من الضرورى مشاركة السلطات المحلية فى المجتمعات لكى تدخل مثل تلك البرامج حيز التنفيذ.

تناقلت وسائل الإعلام والصحف آنذاك برنامج البولسا فاميليا وقاموا بتعاون وثيق حول مسأله التسجيل والمزايا المطروحة

للأشخاص والعقوبات المطبقة على الأسر التى لا تستوفى معايير البرنامج. وكان هناك بعض المشاكل بشكل عام مثل عدم تقديم المنح بشكل منتظم، والذى يرجع سببه إلى عاملين أساسيين هما: مشاكل التسجيل وتحديث البيانات والمخالفات التى تتعلق بالعمل المحلى للحكومة. هذه المشكله لا تزال موجودة، على الرغم من أنه قد انخفض إلى حد كبير.

فى شهر يوليو 2006، أعلنت مدينة كوريتيبا إيقاف 187 عاملا قائمين على البرنامج لمدة ثمانية أيام، لقيامهم بالحصول على منح من البرنامج لمدة تتراوح من 90 إلى سنة وثلاثة شهور بغير وجه حق. قرر المدعى العام للمحافظة إيفان بونيليا، أن يقوم العاملون بإرجاع المبالغ إلى صندوق البرنامج، حتى قبل صدور الحكم القضائى. تم اكتشاف تلك الاعمال من خلال تحقيق بدأ فى فبراير 2005، عندما تم تعليق المنح. ووقف التحقيق على حالات الموظفين الذين حصلوا على مبالغ تصل إلى2000 ريال كراتب شهرى. ولكن معظمهم حصلوا على مبالغ ما بين 350 $ R إلى 600 $ R شهريا. وفقا للمدعى العام، قد تم فحص عدد الاسر والاطفال والتأكيد على أن الدخل الشهرى للمجموعة تجاوز معايير البرنامج.

فى بيان صدر يوم 10 يوليو 2006، ذكرت وزارة التنمية الاجتماعية والحد من الجوع mds أن 50 ألف مسجل فى برنامج بولسا فاميليا يمكن إلغاؤهم بسبب اشتباه فى ازدواجية بكشف مدفوعات شهر يونيو. وأوضحت الوزارة، مع ذلك، أن هذه الازدواجية لا تعنى بالضرورة وجود أعمال غير مشروعة أو احتيالات، وربما يكون تشابه أسماء. كما نفت وزارة التنمية الاجتماعية الخبر المنشور فى الصحف بأنه يتم دفع منح لأشخاص ماتوا بالفعل. وأوضحت الوزارة ان الوفاة

لا تعنى إلغاء المنحة، لان المنح تستحق للاسرة بأكملها وليس لشخص معين. ففى حاله الوفاة يجب على الأسرة ان تتقدم بتحديث البيانات واستبدال الوصى القانونى، ولكن يمكن أن تستمر باستخدام البطاقة حتى يتم إصدار واحدة جديدة نيابة عن البطاقة القديمة.

منذ عام 2004، وضعت الـوزارة إجـراءات لتحديد التشابهات والتكرارات وتدابير الرقابة لتجنب عدم انتظام الدفع. واوضحت الوزارة ان تلك الاجراءات أدت إلى إلغاء 562351 مستفيدا من برنامج البولسا فاميليا حتى يونيو 2006، تشمل حالات ازدواج، وتغير فى الحاله الاجتماعية والاقتصادية للأسر، ومنها أيضا حالات مغادرة تطوعية. بالإضافة إلى حظر المدفوعات إلى50 الف من المستفيدين الاخرين لحين التحقق من بياناتهم.

أوضحت الوزارة أنه « قد تحدث الازدواجية واشياء من ذلك القبيل عندما نعجز عن توفير المعلومات عند تسجيل الأسر، وخاصة فى سجلات البرامج الأخرى، مثل برنامج المنح المدارس والغاز وبرامج صرف المعونات، والتى يجرى ضمها إلى البولسا فاميليا. فبين سبتمبر 2005 ومارس 2006 تم إلغاء عدد 974120 مستفيدا من برنامج البولسا إسكولا(المنح الدراسية) و1634268 مستفيدا من برنامج الغاز.

وهناك نوع آخر من الاجـراءات لضمان استمرارية المدفوعات لبرنامج البولسا فاميليا. يتمثل فى قيام المستفيدين بعمل تقييمات صحية دورية للكشف على الوزن والطول، وغيرها من الاختبارات. بالإضافة إلى الانتظام فى مجالات التعليم، والصحة، والحفاظ على تسجيل وتحديث البيانات فى إدارة الخدمات الاجتماعية.

خفضت الحكومة الاتحادية اعداد المستفيدين بمقدار 562351 على

مستوى كل الولايات بالدوله. فى الحالات التى يحدث فيها الإلغاء يمكن ان يتم إعادة التفعيل. فتلك الاستبعادات قد تحدث بسبب أية أخطاء فى نقل المعلومات. وهناك أيضا حالات من الإقصاء بدافع تحسين الأسرة، وهذا يمثل الهدف النهائى للبرنامج، وهو التحرر من المساعدات التى تقدمها الحكومة من أجل البقاء.

obeikan.com

(ب) تقييم البرنامج

تم تنفيذ برنامج البولسا فاميليا رسميا فى أكتوبر 2003، تقريبا بعد عشرة أشهر من وصول لولا للرئاسة. الذى استفاد منه حتى الآن ما يزيد قليلا على 50 مليون مواطن برازيلى وساعد على تغيير الشكل العام للبرازيل .

برنامج البولسا فاميليا، يعد الاكثر شمولا وتحويلا للدخل فى تاريخ البرازيل، فهو يعمل رسميا قرابة العشر سنوات. ومن شروط الحصول على المنح المقدمة يجب توافر شرطين. الأول، أن يكون دخل الأسرة أقل من 35 دولارا للفرد، والثانى، أن يذهب الأطفال إلى المدارس حتى استكمال التعليم الأساسى على أقل تقدير.

استطاع البرنامج فى خلال السنة الاولى أن يقدم المنح إلى ثلاثة ملايين و600 ألف أسرة، وباكتمال عقد من الزمن بلغ عدد المستفدين من 11 إلى 13 مليونا وتسعمائة ألف فى جميع أنحاء البلاد. فإذا اعتبرنا الاسرة مكونة فى المتوسط من أربعة أفراد، سوف تصل الاستفادة إلى 52 مليون نسمة، أى ما يماثل عدد سكان الأرجنتين، ويقرب من نصف المكسيك.

الميزانية الموجهة لبرنامج البولسا فاميليا فى عام 2013 قدرت بـ 12 ألفا و500 مليون دولار، بمتوسط 35 دولارا للفرد فى الاسرة المستفيدة، قد يكون قليلا، ولكن فى الواقع وبالنسبة لأولئك الذين يستفيدون، فهى الكثير.

حاليا ٪45 من الذين تم تسجيلهم فى 2003 لا يزالون يحصلون على منح من البرنامج. وعددهم 522 الفا لا يستطيعون ان يعيشوا بدون المساعدات الحكومية. لا توجد بيانات رسمية عن النسبة المتبقية

والتى تقدر بـ 55٪ والتى تم تسجيلها عند بداية البرنامج، ولكنه بكل تأكيد معظمهم قد استطاع الحصول على مصادر أخرى للدخل يتجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه لتلقى الدعم.

هناك سجلات تبين أنه بعد عشر سنوات من برنامج بولسا فاميليا، مليون و700 ألف أسرة، أى ما يعادل 12٪ من مجموع المسجلين فى البرنامج تخلوا بشكل تطوعى عن تلك الفوائد، لحصولهم على دخل آخر أعلى من 35 $ لكل فرد من افراد الاسرة، وهو الحد الأدنى لكى تنضم الاسرة إلى برنامج البولسا فاميليا.

المبلغ المخصص لكل عائله قد يبدو قليلا. ولكن فى واقع الامر هذا المبلغ بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فى مثل تلك الظروف من الفقر المدقع والمطلق قد يكون مثل تلك البرامج هو طوق النجاة لهم.

كل النتائج والدراسات التى تمت لتحليل آثار برنامج بولسا فاميليا على المجتمع البرازيلى جاءت بإجماع الاراء والنتائج لتؤكد انه ساهم بشكل كبير فى الحد من الفجوات الهائله بين الطبقات ودوره الإيجابى فى معالج قضية عدم المساواة الاجتماعية التى كانت دائما واحدة من القضايا الأكثر وضوحا من البلاد.

عندما كان البرنامج فى مرحله التنفيذ، كان هدفاً للنقد اللاذع من جانب المعارضة والتكتلات الإعلامية الكبرى، اعتبروه مجرد برنامج للرعاية الاجتماعية بدون آثار كبيرة على المجتمع. اليوم لهم رأى آخر يشيد بالبرنامج، لما رسخه البرنامج من دور أساسى فى المجتمع، فيعتبر برنامج بولسا فاميليا الأكثر وضوحا من جميع البرامج الاجتماعية لحكومة لولا والمستمر فى حكومة ديلما روسيف، للتخفيف من معاناة الأسر الفقيرة، من خلال ضمان حقوق أطفالهم فى الوصول لخدمات التعليم والصحة.

للحصول على الإعانة، يجب أن تلتزم الاسرة بذهاب أطفالها إلى المدرسة، حيث يتلقون العناية الصحية. عناية صحية ناقصة وغير كافية، هذا صحيح. ولكن أفضل من لا شيء. الأن يوجد العديد من الأطفال الذين تلقوا العناية من خلال ذلك البرنامج يعيشون بمفردهم، متعلمين ولهم فرص ملموسة فى سوق العمل.

تشير الإحصاءات إلى أن 70٪ من المستفيدين ممن هم أكثر من ستة عشر عاما وجدوا فرصا فى سوق العمل، وساهموا فى زيادة دخل الأسرة.

تتلقى الأسر كبيرة العدد والتى تعيش فى بؤس شديد معونات أعلى من المتوسط، فى حدود 300 دولار شهريا. الهدف هو استكمال دخل الأسرة لكى يصل إلى الحد الأدنى. أولئك الذين لديهم أطفال فى سن المدرسة يجب أن يضمنوا ذهاب الاطفال إلى المدرسة. بعض العائلات قد وصلت إلى دخل شهرى يصل إلى 650 دولارا، ويرجع هذا فى الاساس إلى عدد أطفال الاسرة. وغالبا ما يحدث هذا فى مناطق الفقر المدقع، التى يكون للأسرة الواحدة ثمانية أو تسعة أو عشرة أطفال. وفى مثل هذه الحالات تعتمد الاسرة بشكل مباشر على برنامج البولسا فاميليا.

بعد مرور سنوات على البرنامج ليس هناك مجال لأى شك بأنه برنامج قوى وفعال، فقد استطاع البولسا فاميليا أن يغير ملامح الفقر بشكل جذرى فى البلاد. حيث تم تجديد العديد من المنازل الفقيرة، عن طريق تجديد الأسقف، وتغيير الأرضيات لتصبح من الأسمنت أو السيراميك. هى فى الحقيقة كانت بيوت متواضعة جدا، ولكنها الأن تحتوى على مظاهر الحياة الآدمية بوجود ثلاجة وماكينة غسل الملابس وتلفاز وفى بعض الاحيان يكون هناك كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت بأسعار منخفضة جدا ومدعمة.

نرى بوضوح، بعض التضاربات التقليدية والتى لا مفر منها فى هذه المرحله الانتقالية بين البؤس والفقر، أو بين ملامح الفقر المختلفة. فمثلا، هناك بيوت مبنية من الطمى ولا يوجد بها صرف صحى وفى ظروف صحية سيئة للغاية، ولكن لديهم تلفاز وأطباق لاستقبال القنوات التليفزيونية المختلفة. وآخرون يعانون من كهرباء غير مستقرة للغاية ولكن لديهم هاتف نقال. فهو شكل من أشكال التضارب الواضح، وهذا صحيح ويحدث. ولكن فى بعض الأحيان يكون له أهمية. وهناك منازل بأرضيات ترابية، ولا يتوافر بها صنابير مياه ، وبها دورات المياه عفى عليها الزمن، ولكن بها تلفاز. فى الواقع، الفقر مستمر، ولكن بشكل أقل مما السابق بكثير.

obeikan.com

(ج) القضاء على الفقر: خطة عمل واجبة التنفيذ

التحديات الرئيسية التى واجهت حكومة الرئيس لولا ما بين عامى 2003 و2010 للقضاء على الجوع تمثلت فى مواجهة الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائى للأسر فى ظروف الفقر والضعف الاجتماعى، بالإضافة إلى حماية الزراعة الأسرية والمزارعين من الآثار السلبية لسياسات الأسعار التى تخضع للسوق، فى ظروف ضياع المحاصيل بسبب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والآفات.

تم مناقشة السياسات العامة لقضايا انعدام الأمن الغذائى، والضعف الاجتماعى وشبكة الأمان الاجتماعى، تلك القضايا الثلاث أسفرت عن نتائج هامة بالنسبة للملايين من الأسر الضعيفة اجتماعيا فى البرازيل.

الأولى: إستراتيجية الحكومة الاتحادية لتعبئة الدوله والمجتمع لمكافحة ومواجهة الجوع، والمعروفة باسم استراتيجية القضاء على الجوع(الجوع صفر). والثانية: تشير إلى العمل السياسى والمؤسسى لتشغيل ولتنفيذ ولتأسيس نظام الأمن الغذائى والتغذية الأمنة (Sisan). والثالثة: إدارة السياسات العامة والقدرة على حماية وتعزيز حق الأسر فى الحصول على غذاء صحى من خلال تعزيز وتطوير الزراعة الأسرية فى الريف والزراعة التقليدية.

تتميز استراتيجية القضاء على الجوع(الجوع صفر) Fome zero بالدعم المستمر منذ انطلاقها فى عام 2003، من خلال تعزيز حق الدوله فى التدخل والتنظيم، بالإضافة إلى الرقابة والمشاركة الاجتماعية، وتغيير الإطار القانونى لصالح تلك السياسات واعتماد مبادئ توجيهية لحماية حق الحصول على الغذاء وتعزيز الزراعة الأسرية، وإنشاء وتعديل البرامج الوطنية لتخدم اكبر عدد من المحتاجين، والسعى

للحصول على موارد وميزانيات مناسبة لحجم الطلب، بما فى ذلك سياسات التنسيق الأفقية (بين القطاعات) والعمودية (اللامركزية).

قامت البرازيل بمجهود كثيف لبناء النظام الوطنى للأمن الغذائى والتغذية الأمنة، وخاصة بعد العقوبة التى وضعها الرئيس لولا، بناء على للقانون رقم 11346 فى 15 سبتمبر 2006، فنظام الأمن الغذائى والتغذية الآمنة يتم من خلال عدة قطاعات، تعمل جميعها من خلال شبكة حماية اجتماعية والتى تحظى باهتمام بالغ من جانب وزارة التنمية الاجتماعية والتخفيف من حدة الجوع. هذه الشبكة توفر فوائد وأصولا كخدمات اجتماعية، وتعمل لمكافحة الجوع، والاهتمام بالصحة، والتعليم، وإستصلاح الأراضى والزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية والبيئة.

و مع التعديل الدستورى رقم 64 والذى أقر أن الغذاء حق اجتماعى للمواطن، تقوم الدوله البرازيلية منذ فبراير 2010، بالعمل على إنشاء آليات خاصة لحماية وتعزيز هذا الحق، والعمل على إضفاء الطابع المؤسسى للبناء السياسى والمؤسسى الناتج عن استراتيجية القضاء على الجوع(الجوع صفر).

النتائج الجيدة للبرازيل فى مكافحة الجوع والفقرو التى كشفت عنها البحوث الوطنية والدولية، من الممكن أن تكون نتيجة لبرامج أجتماعية فعاله. من بينها برنامج البولسا فاميليا، الذى يصل حجم تحويلاته السنوية إلى 12 مليار ريال، والتى يتم توزيعها على 12.8 مليون أسرة. وبرنامج اقتناء الأغذية من الزراعة الأسرية PAA، والذى يقوم بشراء المنتجات الغذائية من الاسر الزراعية لتوزيعها على الجهات المنضمة لشبكة الحماية الاجتماعية وللأسر التى تعانى من الفقر وانعدام الأمن الغذائى، وبرنامج توزيع المواد الغذائية للمواطنين فى حالات الضعف

الاجتماعى، الذى يعمل على توزيع مايقرب من 600 الف سله تموينية سنويا لمخيمات أسر الإصلاح الزراعى وللشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التقليدية والشعوب المتضررة من السدود؛ وهناك ايضا برنامج التغذية المدرسية الوطنية، والذى يقدم نحو 50 مليون وجبة طعام يوميا للطلاب فى 40 ألف مدرسة عامة.

هناك برامج مسئوله عن تطوير الزراعة الأسرية والتقليدية، مثل: برنامج أقتناء الأغذية من الزراعة الأسرية PAA فى شكل الشراء المباشر من المنظمات الاجتماعية للمزارعين والسكان الأصليين، ومجموعات المرأة، والبرنامج الوطنى لتعزيز الزراعة الأسرية (Pronaf)، الذى بلغت موارده السنوية فى عام 2010 نحو 18 مليار ريال برازيلى لتشغيل 2.2 مليون عقد فى جميع المناطق وتقديم القروض والمساعدة التقنية والفنية، والتأمين ضد مخاطر سياسات الأسعار وخسائر الحصاد.

obeikan.com

(د) تمويل المشروع الإسكانى

فى عام 2002 تم انشاء مايقرب من 100،000 وحدة سكنية، وتضاعف هذا العدد خمس مرات خلال الثمانى سنوات التالية،(فترة حكم لولا داسيلفا) ليصبح 500.000 وحدة سكنية جديدة، ما بين وحدات سكنية شعبية وأخرى للطبقة المتوسطة والغنية. وبالنسبة للائتمان العقارى فقد بلغ نحو 4.8 مليار ريال برازيلى من العقود الجديدة فى عام 2002، وقفز هذا المعدل فى نفس العام ليصل إلى 68 مليار ريال فى هذا العام، أى 13 ضعف النسبة الحالية.

ازدهار سوق العقارات والإسكان فى البرازيل فى هذه الفترة كان نتيجة لعدة أسباب، منها السياسات الجديدة التى أدت إلى إنعاش حركة سوق الإسكان، وزيادة حد الائتمان، التى شملت الأفرد والشركات على حد سواء، بالإضافة إلى انتعاش سوق رأس المال بجانب اثنين من التدابير المؤسسية الأساسية والتى كان لها صدى قوى فى حدوث تلك التغيرات التى أتت بثمارها فى هذا القطاع. اولا نقل ملكية وارث الحكومة السابقة، والذى استخدمه البنك كضمان للتمويل. وبعد ذلك، قانون رقم 10931 لعام 2004، والذى أقر الفصل العقارى. كآلية أمنية لعزل أصول وموجودات الشركات عن بقية أصول الشركة، تلك السياسة تكشف لنا ما حدث فى الماضى فى قضية شركة إنكول Encol. فهى بمثابة سياسة حماية تضمن استمرارية المؤسسة أو الشركة فى حاله الأفلاس.

خلال فترة الرئاسة الأولى للرئيس البرازيلى لولا، قامت الحكومة الاتحادية بسن قوانين وشروط لتسهيل عملية الاستثمارفى مجال الإسكان. والذى انعكست نتائجه على النمو الاقتصادى الذى أدى إلى زيادة الطلب بشكل قوى على هذا القطاع.

من يجهل ما حدث وراء الكواليس فى بنك كايشا CEF، وخلال اعتماد جدول أعمال الاقتصاد الجزئى يرى إن فى فترة ولاية لولا الأولى لم تقدم سوى القليل لصالح هذا القطاع وهذا السوق. على عكس فترة الرئاسة الثانية للرئيس لولا دا سيلفا لتحصد ما تم تحقيقه من مكاسب ضخمة فى صورة المشروع القومى بيتى، حياتى ،Minha Casa Minha Vida الذى كان له صدى واسع على جميع المستويات. فقد حدث تغيير حقيقى فى السوق، هذا التغير أدى إلى تغير ملامح بنك كايشا أكنوميكا الاتحادى CEF، والذى اعطاه القوة ليصبح أكثر فاعلية وتضافرت جهوده مع باقى القطاعات وفى شتى المستويات.

كما شهدت فترة ولاية الرئيس لولا الثانية نضج سوق رأس المال وقد ساعد ذلك فى أن يكون فى البرازيل أكبر عدد من الشركات التى تقوم بالاستثمار فى مجال العقارات فى جميع أنحاء العالم. وبذلك، فإن السياسات الاقتصادية للحكومة كا لها دور حقيقى وأساسى فى نضج تلك الشركات من خلال الاستثمار فى سوق المال من خلال التمويل العقارى.

من ناحية أخرى، ساعد سوق رأس المال فى ضخ كميات كبيرة من الأموال والتى عملت على النمو والتمويل لتلك الشركات، ومن ناحية أخرى، كانت سياسات الائتمان العقارى والرهن العقارى بمثابة أداة دافعة ومساعدة للمشترين والمستثمرين. حيث كان لسياسة الائتمان أثر إيجابى فى حل أزمة السكن فى البلاد لما قدمته من تسهيلات، والتى أدت إلى انخفاض الأزمة من ٪14.5 فى عام 2004 إلى ٪9.4 فى عام 2008، على حسب الإحصائيات الأخيرة المتاحة من مؤسسة جواو بينيرو، والمستخدمة من قبل وزارة المدن.

واستكمالا لتلك السياسات، قامت الرئيسة ديلما روسيف بدعم

برنامج بيتى هو حياتى، فضلا عن إجراء حوار هادف مع منظمات الأعمال والشركات القائمة على المشروع والذى كان له دور رئيسى فى إتاحة نموذج أكثر فعالية لهذا المشروع، نموذج قائم على تقديم دعم للمشترى قد يصل إلى 23.000 ريال.

نمو الاستثمارات بشكل سريع اصطدم بواقع عدم وجود تخطيط لدى الحكومات المحلية لإيواء العقارات ذات الدخل المنخفض على أراضيها، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضى فى المناطق الحضرية وانعدام البنية التحتية الحضرية، مثل الصرف الصحى.

لذلك كان من المهم توفير الائتمان العقارى بأفضل أشكاله لضمان أسعار رخيصة ودعما للمشترى، ذلك الائتمان الذى لا يزال يعتمد على الودائع الادخارية لدى البنوك، والتى لها تاريخ محدد للانتهاء أو للاستحقاق. فالدراسات والبيانات تبين أن دعم الائتمان العقارى قد ينتهى ما بين عامى2012 و2014، ولكن نحن الآن فى 2016 ومازال البرنامج يعمل بكل قوة واستكملت حكومة ديلما روسيف ما بدأته حكومات لولا.

فنحن نرى ان معدل نمو الودائع الادخارية يقدر بنحو ٪22 سنويا، فى حين أن معدل نمو الائتمان أو الرهن العقارى يقدر بنحو ٪35 سنويا. قدرت الجمعية البرازيلية لهيئات الائتمان العقارى والادخار Abecip معدل نمو عملية التمويل العقارى بنحو ٪50. لذلك، التحدى كبير، والدولة بحاجة إلى التفكير فى مصادر جديدة لتلبية احتياجات هذا السوق لاستكمال مشاريع التمويل العقارى.

هذه هى المشكله التى تشغل البرازليين على المدى المتوسط. فخلال فترة الحكومة المقبله، الودائع الادخارية والأموال الخاصة بصندوق ضمان مدة الخدمة FGTS (الاموال المودعة من جانب العاملين فى

الدوله والتى ترد بعد الوصول إلى سن التقاعد أو فى حالات أخرى) سوف تكون كافية لتلبية الطلب على التمويل العقارى. ولكن، تلك المصادر قد لا تكفى بالنسبة للقطاع المالى. حيث هناك نمو لمشاريع التمويل العقارى بنسبة ٪50 من خلال الودائع الادخارية، لذلك نرى أنه نمو غير مستديم.

تم إصدار ثلاثة تقارير فى أكتوبر 2010 من جانب بنك سانتاندر، باركليز وبنك كريدى سويس، خاصة بسوق العقارات، حيث أشارت هذه التقارير إلى مسأله نقص مصادر التمويل، وأيضا ناقشت القدرة على تنفيذ وتسليم الأعمال فى الوقت المحدد، والتى تمثل مشاكل رئيسية لذلك القطاع فى الوقت الحالى.

وقامت وزارة المالية بالموافقة على حزمة جديدة من القرارات التى تعمل على تحفيز السوق، وتوريق الائتمان، فضلا عن الوصل بين صناديق التقاعد والمعاشات والسوق العقارى كخطوات وحلول مقترحة لحل تلك المشكله. والعمل على تنمية وتطوير سوق لتأمين الاستثمارات العقارية.

والبحث عن حلول دائمة من خلال حوال مع الجمعية البرازيلية لهيئات الائتمان العقارى والادخار Abecip، البنوك، القائمين على عملية التوريق وشركات البناء والتى تحاول وتعمل على ايجاد حلول وتقديمها للمناقشات على طاوله الحكومة.

(هـ) المشروع القومى للإسكان (بيتى هو حياتى)

قامت الحكومة الاتحادية البرازيلية بتحديد ملامح برنامج بيتى حياتى (Minha casa minha vida) فى مارس 2009، أملاً فى أن تجد الأسرة البرازيلية ذات الدخل المنخفض الطريق لامتلاك منزلها الخاص. فضلا عن الفائدة الاجتماعية للبرنامج، والتى وفرت فرصا هائله للعمل وتحسين مستوى الدخل فى السنوات الماضية، من خلال زيادة أعمال الإنتاج فى قطاع البناء والتشييد.

يقدم هذا المشروع الدعم بهدف حصول الأسرة البرازيلية التى تحصل على دخل شهرى حتى 1600 ريال، على منزل خاص أو وحدة سكنية خاصة. بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الوصول إلى مسكن للأسر التى تحصل على دخل حتى 5000 ريال.

أعمال البناء والتشييد الخاصة بالمشروع لها تأثير كبير فى خلق فرص عمل جديدة وتوفير دخل أفضل لملايين من العمال البرازيليين، فضلا عن المكاسب الكبيرة التى يتم تحقيقها فى مجالات التجارة والصناعة المحلية.

كيفية التسجيل فى المشروع – الشرط الأساسى لكى تستطيع الأسرة التسجيل والحصول على ملكية وحدة سكنية فى برنامج بيتى، حياتى (PMCMV) هو أن يكون مستوى دخل الأسرة مطابق لمستويات الدخل المذكورة أدناه.

الأسر التى يصل إجمالى دخلها الشهرى إلى 5000 ريال يمكنها المشاركة فى البرنامج، بشرط الا تكون مالكة لوحدة أو لمنزل خاص، أو تكون مشاركة فى أى مشروع تمويلى حكومى أخر، أو تكون قد حصلت على إعانة إسكان من الحكومة الاتحادية.

اختيار الأسر المستفيدة ممن يصل إجمالى دخلها الشهرى إلى 1600 ريال يقع على عاتق المحليات. وذلك بعد تسجيل الراغبين لأسمائهم فى المقر الإدارى للبلدية. بالنسبة للمستويين الأخيرين من الدخل، يقوم المتقدم بالتعامل بشكل مباشر مع شركة البناء من خلال تمويل بنكى عن طريق بنك كايشا أكونوميك أو بنك البرازيل الوطنى.

المستوى الأول – الأسر التى تحصل على إجمالى دخل شهرى يصل إلى 1600 ريال.

المستوى الثانى – الأسر التى تحصل على إجمالى دخل شهرى يصل إلى 3275 ريالا.

المستوى الثالث – الأسر التى تحصل على إجمالى دخل شهرى أعلى من 3275 وحتى 5000 ريال.

من شروط التعاقد والتى يجب أن يوافق عليها المستفيد من برنامج بيتى، حياتى (PMCMV)، والتى هى بمثابة التزام بين الممول المالي(بنك كايشا أو بنك البرازيل الوطنى)

Caixa ou Banco Do Brasil وبين المستفيدين، تنص على عدم امكانية بيع الوحدات، تلك الشروط التى ينظمها القانون رقم 11977 لعام 2009، من خلال المادة 6 و5 أ (فى حاله التصرف فى الوحدة، لا يحق للمستفيد من كل المستويات الثلاثة اى دعم سكنى أو منحة أخرى من جانب الحكومة الاتحادية).

– عندما يتم الإبلاغ عن انتهاك شرط عدم بيع الوحدة، يقوم الممول بتسجيل الواقعة لدى الشرطة الاتحادية. واخطار السكان لإثبات الاقامة المنتظمة فى الوحدة. وإذا تم إثبات أنه بالفعل قد تم بيع الوحدة للغير، يقوم البنك بإلغاء العقد ونقل الوحدة إلى أسرة أخرى من الأسر المسجلة والمحددة من قبل الحكومة المحلية.

إنشاء بنك (caixa) برنامج مراقبة الجودة جاء فى اطار التدابير اللازمة لتوسيع نطاق خدمة المستفيدين من برنامج بيتى، حياتى (PMCMV). حيث يمكن الابـلاغ من خـلال هـذا البرنامج عن الاستخدام غير المنتظم للوحدة بكل انواعه.

يشتمل البرنامج على خمسة أنماط لخدمة القطاع:

– الشركات: تقوم بخدمة العائلات التى تحصل على إجمالى دخل شـهرى يصل إلى 1600 ريال، من خلال تحويل المساعدات إلى صندوق الضمان السكنى (FAR). ويأتى الجزء الأكبر من الدعم فى هذا النمط من جانب الاتحاد. يقوم المستفيد بدفع ما يعادل ٪5 من دخله الشـهرى كأقساط، بحد أدنى 25 ريالا.

– الهيئات والكيانات: تقوم أيضا بخدمة الأسر التى تحصل على إجمالى دخل شـهرى يصل إلى 1600 ريال، وتعيش فى شكل سكان إتعاونى أو مشترك. يتم العمل من خلال توكيلات أو مستندات حيازة أو إعادة تخصيص الوحداد القائمة. يقوم الاتحاد بتقديم الدعم، وتكون هناك حصة يدفعها المستفيد قيمتها ٪5 من الدخل الشـهرى، بحد أدنى 25 ريالا.

– الولايات التى بها عدد سكان حتى 50 ألف نسمة: تقوم بخدمة العائلات التى تحصل على دخل شـهرى حتى 1600 ريال، ممن يعيش بداخل تلك الولايات، فى الغالب تكون غير منضمة إلى المناطق الحضرية أو للعاصمة أو للولايات. الدعم يقدم من الاتحاد، والمبلغ الآخر والمتبقى يمكن أو لا ان يتم تحصيله من المستفيد.

– صندوق ضمان مدة الخدمة(FGTS): يقوم بخدمة العائلات الى تحصل على إجمال دخل شـهرى يصل إلى 5000 ريال، من خلال برامج تمويلية وتأتى موارده من الصندوق نفسه.

– إسكان الريف: هو نمط مخصص لخدمة أسر المزارعين والعمال الزراعيين. يعمل لخدمة الأسر التى يبلغ إجمالى دخلها السنوى حتى 15 ألف ريال كمجموعة أولى، ومن 15 ألفا حتى 30 ألف ريال كمجموعة ثانية، ومن 30 الف ريال وحتى 60 ألف ريال كمجموعة ثالثة.

الموارد المخصصة لبرنامج بيتى، حياتى PMCMV، تأتى من ميزانية وزارة المدن. حيث تقوم الوزارة بتحويلها إلى خزانة بنك كايشا Caixa والذى بدوره يكون المسئول عن الاعمال الخاصة بالبرنامج.

ولكى تكتمل الخدمة المقدمة للمواطن يقوم بنك كايشا أو بنك البرازيل الوطنى بالفحص والموافقة على المشروعات المعروضة من قبل شركات التشييد والبناء بعد المطابقة مع الدراسات والخطط الموضوعة من جانب وزارة المدن. وتتم عملية صرف الموارد دائما بعد اتمام المقايسات اللازمة.

فى القطاعات والانماط الاخرى تقوم الوزارة بتحويل الموارد لبنك كايشا لكى تدعم عقود التمويل الخاصة بالمسجلين للحصول على الوحداد السكنية وذلك فى المناطق الحضرية والريف.

مناطق المحليات التى تحتاج إلى اعمال وصيانة للبنية التحتية، يتم استخدام تلك الموارد فى البنية التحتية وكذلك بعض المرافق العامة مثل المدارس والمراكز الصحية ودور الحضانة.

البرنامج القومى للإسكان العمرانى (PNHU)

يهدف ذلك البرنامج إلى تعزيز بناء الوحدات السكنية الجديدة، وإعادة تطوير العقارات فى المناطق الحضرية المأهولة بالعائلات ممن لهم دخل شهرى حتى 5000 ريال.

البرنامج القومى لإسكان الريف (PNHR)

هو برنامج مماثل لبرنامج بيتى حياتى، فهو يهدف إلى انشاء وتجديد الوحدات السكنية لأسر المزارعين والعمال الريفيين ممن لا يتجاوز إجمالى دخلهم السنوى ستين ألف ريال. وتتضمن هذه المجموعة قاطنى المجتمعات التقليدية الذين يعيشون معتمدين على الأنشطة الأساسية فى الريف وفى الغابات وعلى ضفاف الأنهار والبحار.

يقوم البرنامج بتقديم دعم مالى للمزارعين والعمال الريفيين، يصل إلى 28.500 الف ريال لبناء الوحدات السكنية، ومبلغ يصل إلى 17.200 ريال فى حالات تجديد المساكن. يتحمل المستفيد ٪1 سنويا على مدى أربع سنوات. والباقى فى صورة دعم حكومى.

ينقسم البرنامج إلى ثلاث مجموعات وفقا للدخل السنوى لمتلقى الدعم:

المجموعة الاولى، تمثل الأفراد العاديين وأسر المزارعين والعمال الريفيين، ممن يبلغ إجمالى دخلهم السنوى 15.000 ريال.

المجموعة الثانية، تتمثل فيمن يبلغ إجمالى دخلهم السنوى مابين 15.000 و30.000 ريال.

المجموعة الثالثة تتمثل فيمن يبلغ إجمالى دخلهم السنوى مابين 30.000 إلى 60.000 ريال.

تندرج الطوائف التالية ضمن الفئات التى تستحق الدعم:

عمال الريف، أسر المزارعين، الشعوب الأصلية، صيادو الأسماك، قاطنو الغابات، المزارعون بكل أشكالهم، والمجتمعات التقليدية الأخرى.

(و) سكان الشوارع: إعادة تأهيل للمواطنة

كانت لقضية سكان الشوارع فى البرازيل تصور مختلف قبل نشر المرسوم الاتحادى رقم 7053 لعام 2009. فكانت تقدم الحكومة مبررات دائمة تتمثل فى صعوبة وضع معايير وقائية قادرة على متابعة هذ الملف وخصائص هذه الفئة من السكان والذى من خلاله يمكن للحكومة الوصول إلى احتياجاتهم الحقيقية.

بعد إنشاء لجنة مشتركة لرصد ومتابعة هذه الفئة من السكان، وفقا لقرارات المرسوم الذى ذكر سابقا أصبح من الممكن اعداد دراسة أكثر شمولية وأكثر فاعلية لتحديد سمات وخصائص تلك المجموعات من سكان الشوارع، وهو الامر الذى يحتاج إلى شراكة بين الحكومة الاتحادية والإدارات المحلية المختلفة القائمة بالاعمال الاجتماعية وذلك للمساهمة فى نقل البيانات البحثية والتى يتم إعدادها والتى يتم الحصول عليها من خلال الاتصال المباشر مع الأفراد من تلك الفئة، ليس فقط فى المراكز والملاجئ المخصصة لهم، ولكن أيضا فى الشارع، محاولين فى ذلك تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الفئة من المواطنين.

لتطوير الخدمات المقدمة لسكان الشوارع يتم عقد شراكة بين الادارات المحلية والممثلين عن المنظمات غير الحكومية القائمة على العمل مع سكان الشوارع، مثل المنظمات الخيرية، الكنيسة، وأيضا مع الوزارة العامة وجهة الدفاع العام (المحامى العام) حتى يتسنى لهم تحقيق خدمة فعاله وحقيقية لتلك الطبقة من السكان.

بدأت الأمور تصبح فى تحسن نتيجة اتباع تلك السياسات لفترة، وأيضا بسبب نضج التحقيقات والتحليلات المتعلقة بسكان الشوارع بجانب اجراء بحوث أكثر صرامة ودقة تسمح بتطوير المفاهيم

واستخدام منهجيات جديدة للقياس وتعميق دراسة ومعرفة تلك الفئة من المجتمع. كل هذا تم بالتعاون من المدن التى تسعى إلى تحقيق نجاح ملموس فى هذا الصدد، مثل مدينة ساوباولو، بيلوهوريزونتى، ريسيفى وبورتو أليجرى، وذلك من خلال التدريب والتطوير والمنهجية على المستوى الوطنى إلى جانب تشكيل قاعدة بيانات تدار من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع، والتى سيكون لها دور رئيسى فى توفير الكثير من المعلومات التى تسهل عمل السياسات العامة على جميع المستويات الوطنية.

استطاعت مدينة ساو باولو أن تقوم بتنفيذ سياسة نموذجية لخدمة الفئات التى تعيش فى الشوارع من خلال تشكيل لجنة من مجلس المدينة تحت عنوان غرفة أعضاء المجلس المحلى لمواجهة السياسات العامة لخدمة سكان الشوارع، تهدف إلى تسليط الضوء على خطورة المشكله من خلال أعضاء البرلمان والمجتمع المدنى لرسم أبعاد برنامج للمساعدة الاجتماعية الفعاله فى المنطقة.

حيث كانت أوضاع سكان الشوارع فى غاية الخطورة فهم منتشرون على نطاق واسع فى جميع أنحاء المدينة، فبجانب تقصير السلطة التنفيذية فى المحليات فى تنفيذ تشريعات قانون 12316/97 فى هذا الصدد، فإنها تساهم فى تفاقم الوضع الحالى للخدمة الاجتماعية».

فى مدينة ساوباولو، تتم العديد من النقاشات والمناظرات مع المسئولين لإقرار سياسات عامة فعاله تؤثر على الخدمة المقدمة لسكان الشوارع وتعمل على تنفيذ تحسينات فى الشارع البرازيلى.

نقطة أخرى جديرة بالذكر تتمثل فى تحليلات وأبحاث تمت مع مجموعة من سكان الشوارع. الأولى تمت على مستوى فيدرالى فى 2008/2007، واستطاعت أن تحدد وترسم خريطة للفقر وللمشاكل

الأكثر شيوعا لتلك الفئة من السكان 71 مدينة. وفقا لدراسة استقصائية أخرى فى مدينة ساوبولو فى عام 2009 (وهى المدينة التى بها أكبر عدد من هؤلاء الأفراد على المستوى الاتحادى)، ونتج عنها تحليل دقيق عن سكان الشوارع ومشاكلهم فى تلك المدينة.

2- تحديد الفقهية القانونية للتعامل مع سكان الشوارع

من أفضل الآراء التى قيلت عن أسباب تلك الأزمة، هو رأى البروفيسور دومينجيز جونيورDomingues Junior، فهو يوضح السمات الرئيسية لسكان الشوارع كمواطنين تم استبعادهم من سوق العمل الرسمى ويفتقرون لمكان إقامة ثابت. فقد قال أنه بشكل عام، قرار التوجه للعيش فى الشارع لا يحدث بالضرورة على نحو مفاجئ، ولكن فى معظم الحالات، يحدث بشكل تدريجى بعد مشكلة فى العلاقة مع الأسرة أو فى العمل، وبمجرد الوجود لمرة واحدة فى الشارع تبدأ مشكله «السمعة المشوهة» حيث يطلق على الشخص رمز المتسكع/ المتشرد ويتحول إلى شخص هامشى وخطير على المجتمع، ثم فى مرحله لاحقة يبدأ فى الانطوائية والشعور بالاستبعاد، ويتكون فى اللاوعى الخاص به شعور بالذنب لعدم القدرة على النجاح، ثم بعد ذلك فقدان الرغبة فى البقاء على قيد الحياة أو القيام بالحد الأدنى من المهام الضرورية للبقاء على قيد الحياة بشكل كريم.

وتقول ديلما نيفيس خبيرة فى الشئون الاجتماعية، إنه كان يطلق على سكان الشوارع فى عام 1970 و1980 لقب «متسول»، حيث أظهرت الدراسات أن الجمهور بشكل عام يتعامل مع تلك الفئة بشكل أفضل مقارنة بفئة الشحاذ، على أساس ان الشحاذ هو شخص قد فقد سمات اجتماعية مثل الأسرة والمنزل ويعيش فى الشارع بدون عمل، رث الثياب، ولكن المتسول له سمات اجتماعية مختلفة، فهو يجد

صعوبة فى مواجهة الحياة ويعتمد على مساعدة الآخرين. فهو يرى فى التسول ظاهرة اجتماعية وشكلا من أشكال الاستنساخ الاجتماعى ويرى انه البديل للحياة.

على مدى العمل التاريخى فى هذه القضية يمكننا أن نرى أنه فى عام 1990 كانت هناك محاولات حقيقية لقضية سكان الشوارع. حينذاك ظهرت حركة اجتماعية تبحث عن حقوق المواطنة لسكان الشوارع من خلال مشاركتهم المباشرة لإيجاد بدائل للخروج من هذه الحالة المضنية. ويعدها من خلال المرسوم رقم 09/7053 وبعد عدة مناقشات بخصوص المادة رقم لهذا المرسوم1، والمكونة من فقرة واحدة، يمكننا ان نرى انها تعطى تعريفا لسكان الشوراع، كأعداد غير متجانسة تعانى الفقر المدقع، تفتقر للروابط الأسرية، لا يتوفر لديها سكن تقليدى، تستخدم الأماكن العامة والمناطق ذات الحاله المتدهورة كأماكن للسكن والعيش، بشكل مؤقت أو دائم.

و هنا يجب أيضا ان نذكر طريقة نظر العالم الخارجى أو كيف ترى المؤسسات العالمية لمثل تلك القضية، فعلى سبيل المثال، الأمم المتحدة (UN) تصنف فئة سكان الشوارع لنوعين. النوع الأول يتمثل فى «المتشردين / أو من هم بلا مأوى» وهم أفراد يعيشون فى الشوارع لعدم وجود مكان فعلى للإقامة، قد يكون السبب راجع إلى عدم القدرة على امتلاك منزل، أو إلى الكوارث الطبيعية والحروب والبطاله الجماعية. النوع الثانى، وهو الأقرب إلى سمات فئة سكان الشوارع التى تدور حولهم المناقشة فى هذه المادة، والتى تحدث نتيجة التهميش، أو اسباب اخرى ولكن لا ينطبق عليهم افتراضية (مواطنون بلا مأوى).

فى بلد مثل البرازيل بهذا الحجم الكبير من السكان والتناقضات وعلى الرغم من كل الضوابط يصعب القيام بتحديد سكان الشوارع

وأولئك الذين يعانون من دخل منخفض. وفى هذا الصدد تم تحقيق خطوة كبيرة للأمام فى عهد حكومة لولا داسيلفا .

المرسوم الرئاسى رقم 7053 والذى تم إصدره بتاريخ 23 ديسمبر 2009 والذى أقر السياسة الوطنية لسكان الشوارع إلى جانب انشاء اللجنة المشتركة للرصد والمراقبة لتلك الفئة والذى يحدد المبادىء العامة للسياسة الوطنية تجاه سكان الشوارع من خلال المواد رقم 5 و6 و7. سكان الشوارع فى انتظار تحويل تلك السياسات إلى قانون بموجب هذا المرسوم الرئاسى.

فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية يمكننا تسليط الضوء على تعزيز المسئولية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ومسئولية الحكومة فى إعداد وتمويل والربط بين السياسات العامة الاتحادية وسياسات حكومة الولايات والمحليات، من حيث التكامل بين تلك السياسات والسياسات العامة التى تخدم الجمهور على كل المستويات الحكومية، إلى جانب العمل على دمج جهود الحكومة والمجتمع المدنى من أجل تنفيذ تلك السياسات، من خلال إشراك المجتمع المدنى والهيئات والمنتديات والمنظمات وسكان الشوارع أنفسهم.

وفيما يتعلق بالأهداف كان التركيز على طريقة مبسطة وآمنة للوصول إلى الخدمات والبرامج التى تعمل على دمج السياسات العامة فى المجالات المختلفة، مثل مجال الصحة، التعليم، الضمان الاجتماعى، الرعاية الاجتماعية، الإسكان، الأمن، الثقافة، الرياضة، الترفيه، العمل العام، والدخل، إلى جانب توفير التدريب المستمر للمهنيين القائمين على العمل الادارى الخاص بتطوير تلك السياسات العامة عبر القطاعات المختلفة، الذين يقومون بالعمل على تقديم خدمة لسكان الشوارع.

تم تأسيس أنظمة لحصر سكان الشوارع، والعمل على تنظيم ونشر

البيانات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن طريق الشبكة الحالية سيكون له أثر فعال فى تقديم الخدمات العامة لفئة سكان الشوارع، وأيضا تطوير الأنشطة التعليمية والثقافية للمواطن البرازيلى بشكل عام قد يساهم فى تشكيل ثقافة قائمة على الاحترام والأخلاق والتضامن بين سكان الشارع والفئات الاجتماعية الأخرى من أجل حماية واحترام حقوق الإنسان.

انطلاقا من المادة رقم 9 فإن المرسوم يتناول عمل اللجنة المشتركة لرصد ومتابعة السياسة الوطنية لسكان الشوارع، والتى تتألف من ممثلين عن المجتمع المدنى وممثل عن الأمانة الخاصة لحقوق الانسان برئاسة الجمهورية، ووزارات التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع، والعدل، والصحة، والتربية والتعليم، والمدن، والعمل، والرياضة، والثقافة.

و تنظم المادة 10 مهام اللجنة ،التى من أهم أدوارها: رصد ومتابعة السياسة الوطنية لسكان الشوارع، والتطوير الدائم لتلك السياسات مع الجهات الاتحادية المعنية فضلا عن اقتراح تدابير لضمان التنسيق بين القطاعات القائمة على تنفيذ تلك السياسة، واقتراح سبل وآليات لنشر السياسة الوطنية وإنشاء مجموعات للعمل بفاعلية، ولا سيما مناقشة العيوب الاجتماعية للتحسين المستمر ولمناقشة المعاناة التى تعرضت لها تلك الفئات من سكان الشوارع تاريخيا فى البرازيل، وإيجاد طرق للإدراج وللتعويض الاجتماعى وغيرها من السياسات الاخرى.

وأخيرا وفى المادة رقم 15 والتى أكدت على إنشاء المركز الوطنى للدفاع عن حقوق الإنسان وتحدد واجباته والتى من بينها: تعزيز وتشجيع إنشاء خدمات وبرامج وقنوات لاستقبال بلاغات بخصوص سوء المعاملة، بجانب الحصول على اقتراحات لتحسين السياسات

حتى تكون فعالة تجاه سكان الشوارع، وتضمن عدم الكشف عن هوية المتصل لكى يشعر بالأمان. وتقوم بتقديم الدعم لإنشاء مراكز حقوق الإنسان لسكان الشوارع على المستوى المحلى، بالإضافة إلى توفير ونشر معلومات عن سكان الشوارع والتنوع البشرى بكل ما تحمله الكلمة من معنى من الناحية العرقية، والجنس والنوع الاجتماعى.

2.ب. الملاحظات الموجزة عن قانون بلدية مدينة ساو باولو رقم 12316 / 16 أبريل 1997

القانون رقم 12316 بتاريخ 16 أبريل 1997 والتى تم العمل به فىحكومة لولا داسيلفا والذى ينص على التزام الحكومة بتوفير الرعاية لسكان الشوارع فى مدينة ساو باولو. ذلك القانون الذى يحمل فى طياتة 8 مواد تهدف إلى تقديم الولايات للخدمات وبرامج الرعاية للمشردين ضامنة فى ذلك المعايير الأخلاقية والكرامة وعدم استخدام العنف، وكل هذا لتحقيق الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية وحقوق المواطنة لهذه الشريحة الاجتماعية، وفقا لما ورد فى المادة 1.

بالنسبة للخدمات والبرامج الاجتماعية التى تقوم بخدمة سكان الشوارع فى مدينة ساو باولو، تحدد المادة رقم 2 تنفيذ تلك الخدمات من قبل المحليات أو من خلال عقود واتفاقيات لتنفيذ تلك الخدمات بمشاركة الجمعيات الأهلية من خلال شبكة الرعاية الاجتماعية.

المبادئ الأساسية للمادة رقم 3 تتشابه مع محتوى القانون الفيدرالى السابق. ولكن بفارق البرامج والخدمات المقدمة لسكان الشوارع والتى تتضمن تنفيذ ومتابعة من قبل حكومة المحليات فى أحياء مدينة ساو باولو: عن طريق انشاء ملاجئ للطوارئ، ومأوى لسكان الشوارع، مراكز لتقديم الخدمات، مطاعم جماعية عامة، منازل للتعايش، ومنازل مؤقتة ووظائف، وحلول اسكانية وورش عمل، أماكن لممارسة أعمال

تعاونية تهدف إلى خلق مجتمعات منتجة، وكل هذا من خلال البرامج الاجتماعية والمشاريع المتطورة.

وتأتى المادة رقم 7 لتفرض على السلطة التنفيذية نشر إحصاء سكان الشوارع فى الجريدة الرسمية سنويا من أجل المقارنة وقياس مدى تلبية احتياجات.

3.البحوث القائمة على جمع بيانات سكان الشوارع

من خلال التصور السابق لسكان الشوارع، تمت ملاحظة العديد من التفسيرات لا تنطبق مع الواقع الملموس لتجربة العيش فى الشارع. حيث انه يمكن فهم وتفسير هذه التجربة بعدة طرق وبأساليب مختلفة، وكما طرحنا سابقا أن الاسباب التى تؤدى إلى التوجة للعيش فى الشارع قد تكون مختلفة ومتفاوتة من شخص لآخر، ولكى نستطيع إيجاد حلول حقيقية وفعالة لهذه المشكلة يجب اجراء بحوث وتحليلات مع تلك الفئة من السكان بطريقة مباشرة بدون حواجز، كمثل التى أجرتها هيئات كثيرة مدربة ذات سمعة جيدة والتى استطاعت عن طريق العمل الجاد ان توفر بيانات تحدد فيها ملامح وخصائص سكان الشوارع.

لذلك، قبل أن نعرض النتائج الاخيرة والبيانات التى تم الوصول إليها من خلال البحث الذى تم تنفيذه على المستوى الفيدرالى لمدينة ساوبولو، ينبغى أن نطرح أهم الأسباب التى قد تؤدى إلى زيادة أعداد سكان الشوارع، والتى تتمثل فى 1) الصحة 2) الوقت الزمنى الذى يقضيه الفرد فى الشارع 3) الأشغال (المكان الذى يقطن فيه ساكن الشارع).

من أهم الجوانب والتى تلفت الانتباه أثناء معالجة قضية سكان الشوارع هو جانب الصحة. فهناك العديد من المشاكل الصحية التى تم اكتشافها والعمل على الدراسة بعمق لتحليلها، مثل: الاضطرابات

النفسية، تناول المخدرات والكحوليات، الإعاقات العقلية والجسدية، الامراض الناجمة عن العدوى والمضاعفات الجسدية التى قد تحدث بسبب العنف.

نقطة أخرى هامة، تتعلق بالوقت الذى قضاة الشخص فى الشارع. إلى حد كبير الوقت هو الذى يحدد فرصة عودة الفرد لحياته الطبيعية وإلى حياته الاجتماعية السابقة وتركه الشارع. عادة، كلما قل وقت المكوث فى الشارع، زاد احتمال العودة إلى الحياة الأسرية. ولكن، كلما طال الوقت، قلت فرص العودة.

عامل آخر مثير للاهتمام أيضا، يتعلق بالاشغال أو احتلال السكان للشوارع، وفى رأينا ربما يكون من أفضل العوامل التى قد تدعم السياسات العامة لعودة سكان الشارع إلى حياتهم الاسرية. تلك الفئة من السكان ببساطة تعيش على قيد الحياة نتيجة بعض الأنشطة الإنتاجية التى يقومون بها فى الشارع، قانونية أو غير قانونية، رسمية أو غير رسمية، كالتبرعات الخيرية، السرقة أو الاتجار بالمخدرات، فهى متنوعة وغير متجانسة ويصعب السيطرة عليها.

و يبدو أن العنف الجنسى أيضا على قائمة تلك الجوانب لتلك المجموعات من سكان الشوارع.

3.أ موقف وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع (MDS)، والتحليل الجزئى للدراسة الوطنية حول سكان الشوارع

قامت وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع (MDS) منذ بداية عام 2004 باقتراح ومناقشة وادراج السياسات العامة التى تهدف إلى خدمة سكان الشوارع على جدول أعمالها. من خلال دعوة ممثلين عن المحليات، والكنائس، والمنظمات غير الحكومية التى تعمل لخدمة العمل

الاجتماعى، من أجل تحسين المفاهيم ذات الصله وتحديد السياسة العامة على الصعيد الوطنى فى إطار تركيز المساعدة الاجتماعية.

وبالرغم من هذا العمل الجيد، تم نشر المرسوم رقم 2009/7053 الذى يقر بإنشاء سياسة وطنية لخدمة سكان الشوارع والتى أعدت نموذجا تم تنفيذه من خلال اللجنة المشتركة للرصد والمراقبة لتلك المجموعات المهمشة والمستبعدة.

ووفقا للمرسوم الرئاسى، وللسياسة الوطنية التى تخدم سكان الشوارع عملت على تنفيذ تلك السياسات بطريقة لا مركزية وبتنسيق جيد بين الاتحاد والهيئات الاتحادية الأخرى التى عملت من خلال خطة فعاله مستقله، وبالنسبة للمحليات التى تندرج ضمت تلك السياسات من خلال تشكيل لجان إدارية مشتركة خاصة، تتألف من ممثلين من تلك المجالات ذات الصله لرعاية سكان الشوارع، بمشاركة المنتديات والحركات والمنظمات التى تمثل هذه الشريحة من السكان للقيام بالدور المحدد للجنة من المراقبة والرصد. كما ستتم عملية إعادة الهيكلة وزياده فى تحويل الموارد إلى البلديات.

1. تحليل جزئى للبحث الوطنى عن قضية سكان الشوارع

قامت وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع (MDS) بتنفيذ السياسات العامة المشار إليها سابقا إلى جانب إدارة سياسة متكامله للحماية الاجتماعية، كما هو موجود فى المرسوم رقم 2009/7053 ملتزمة فى ذلك بصياغة السياسات العامة التى تهدف إلى خدمة سكان الشوارع بداية من سنة نشر المرسوم. حيث عملت على تلك الأولويات منذ عام 2004، وبداية من أغسطس 2007 وحتى مارس 2008 تم عمل مسح وطنى على سكان الشوارع والتى تمثلت نتائجه فى: الصحة، وفترة البقاء فى الشارع ومدة الاشغال.

كما حددت النتائج أن هناك ما يقدر بنحو 31922 شخصا يسكن فى الشارع، فى المدن وعلى الأرصفة وفى الميادين وعلى الطرق وفى الحدائق وعلى الجسور وفى محطات الوقود وعلى الشواطئ والقوارب وفى الأنفاق والمخازن وعلى اسطح المبانى المهجورة، وفى الأزقة، وبداخل مكبات النفايات وأماكن المخلفات أو يضطرون إلى النوم بداخل المؤسسات (مثل الملاجئ والكنائس). ومن بين المدن التى شاركت فى تلك الابحاث هى مدينة ساو جوزيه دوس كامبوس، ومدينة سانتوس فى ولاية ساوبولو (SP)، باعتبارهما المدينتين الاكثر تكدسا بسكان الشوارع على التوالى.

و تشير نتائج البحث الذى تم على 71 مدينة فى البرازيل، على أن عدد سكان الشوارع فى تلك الولايات يمثل نحو ٪0.061 من إجمالى سكان تلك المدن.

نتائج الإحصائيات الأكثر أهمية والملاحظات المباشرة للأبحاث:

أولا. فيما يتعلق بالصحة لسكان الشوارع: نرى أن عامل الغذاء يرتبط بشكل مباشرا بعامل الصحة، فقد بينت النتائج أن (٪79.6) وهى نسبة الغالبية العظمة تتمكن من الحصول على وجبة واحدة فقط فى اليوم على الأقل، ونسبة (٪27.4) يتمكنون من شراء مواد غذائية عن طريق أموالهم الخاصة. ونسبة (19%) لا يستطيعون توفير الطعام كل يوم، أو قد يستطيعون الحصول على وجبة طعام واحدة على الاقل يوميا. وأفادت نسبة تقدر بـ ٪29.7 من المشاركون فى الابحاث بأن لديهم مشاكل صحية. ومن بين المشاكل الصحية الأكثر شيوعا: ارتفاع ضغط الدم يمثل نسبة (٪10.1)، المشاكل النفسية / العقلية (٪6.1)، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز HIV/Aids نسبة (٪5.1) وانخفاض الرؤية / العمى (٪4.6). نسبة ٪18.7 من المشاركين فى

البحث يستخدمون أدوية. وقد أكد ٪48.6 من مستخدمى تلك الادوية أن العيادات الصحية العامة هى الطريق الوحيد للحصول على هذه الأدوية. ٪43.8 من أفراد العينة يذهبون أولا إلى المستشفى / الطوارئ فى حاله المرض. و٪27.4 يذهبون إلى مكاتب الصحة.

ثانيا. من حيث فترة البقاء فى الشارع وأصل السكان: نسبة 48.4% من إجمال الأفراد التى شملتها الدراسة يعيشون فى الشوارع أو استراحات لمدة أكثر من عامين. وتشير التقديرات الى ان أولئك الذين ينامون فى الاستراحات قد تزيد الفترة لديهم على عامين. و30. 4% تتراوح فترة اقامتهم من شهر الى 6 أشهر. ونسبة من يقيم لأكثر من 6 أشهر تمثل ٪33.3. وهناك ٪36.3 لم يقدموا نتائج(ردود).

تمثل نسبة من ينام فى الشارع نحو (٪69.6). ونسبة من ينام فى استراحات أو مؤسسات أخرى (٪22.1). فقط ٪8.3 تتناوب عادة بين النوم فى الاستراحات وبين الشارع. و٪51.9 من أفراد العينة لديهم فرد على الاقل من العائلة مقيم فى نفس المدينة المتواجدين فيها، منهم ٪38.9 ليسوا على اتصال مع هؤلاء الأقارب، فى حين أن ٪14.5 على اتصال بأقاربهم على فترات متباعدة (كل شهرين إلى سنة واحدة). ٪34.3 من أفراد العينة على اتصال على فترات أقصر (يومى، أسبوعى أو شهرى). وفيما يتعلق بأصل سكان الشوارع، ٪45.8 من أفراد العينة أو البحث عاشوا دائما فى نفس المدينة التى يعيشون فيها حاليا من الباقى والذى يمثل (٪54.2) وهناك ٪56 قد جاءوا من ولايات أخرى من نفس الولاية نفسها التى يعيشون فيها حاليا. وهناك ٪72 جاءوا من المدن(المناطق الحضرية). وهذا يعنى أن هناك جزءا كبيرا من سكان الشوارع هم من نفس المكان الذين يعيشون فيه، اى ان تلك التجمعات ليست نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة.

ثالثا. من حيث (الاشغال):تتكون فئة سكان الشوارع من فئة العمال إلى حد كبير: فهناك ٪70.9 يمارسون أنشطة مربحة. ومن أهم تلك الانشطة: نسبة (٪27.5) جامعون للمواد القابلة للتدوير، و14.1% يقومون بتنظيف السيارات، و(٪6.3) يعملون فى البناء، و(٪4.2) فى النظافة، و(٪3.1) عمال تفريغ. فقط نسبة تقدر بـ ٪15.7 تطلب المال من أجل البقاء. هذه البيانات مهمة لإزالة الغموض عن حقيقة أن سكان الشوارع يتألفون جميعا من المتسولين. فنحن نرى ان الفئة التى تطلب المال من أجل البقاء هى فئة قليلة. واوضحت الدراسات ايضا ان مستويات الدخل لنسبة (٪52.6) ما بين 20 ريالا برازيليا و80 ريالا أسبوعيا. كما اوضحت النتائج بشكل عام، أن سكان الشوارع هم فى الغالب من الذكور وأعمارهم تتراوح ما بين 25 و44 عاما، ومعظمهم يجيدون القراءة والكتابة.

obeikan.com

(ز) 1.برنامج تطوير التعليم

من أفضل طرق الحكم على أداء الحاكم فى بلد ما، هى تقييم مدى دعم التغييرات الدستورية من جانب المؤيدين، والتى بدونها يستحيل تنفيذ أى تعديل دستورى، مع أو بدون دعم المعارضة.

أصـدرت حكومة لولا بدعم من المعارضة، اثنين من التعديلات الدستورية تحت رقم 53 و59، تلك التعديلات ساعدت فى تغير جذرى لـ 8 من الأجهزة ذات الصلة بالتعليم.

وهى : 1) التعليم الالزامى من سن 4 وحتى 17 سنة.. تطرق هذا التعديل بشكل مبدئى إلى تمديد شرط التعليم الالزامى ليشمل كل مراحل التعليم الأساسى، وحتى السنة الثالثة من التعليم المتوسط. وبعد خمسة أشهر، امتد التعديل الدستورى إلى ضمان مرحلة ما قبل المدرسة الشاملة، والتى بدونها المدرسة الثانوية الإلزامية ستصبح غير مجدية.

2) انقضاء برنامج فصل الإيـرادات الاتحادية DRU الخاص بالتعليم. الذى كان يعتمد فى موارده على وزارة التربية والتعليم منذ 1995، بمقدار ما يقرب من 10 مليارات ريال سنويا. وذلك بعد فشل محاولة مد برنامج المساهمة المؤقتة على المعاملات المالية CPMF فى عام 2007، حيث قام البرلمان أخيراً بإنهاء برنامج فصل الإيرادات الاتحادية DRU للاستفادة من تلك الامـوال فى مجالات التعليم المختلفة.

3) نسبة الاستثمار العام فى التعليم من إجمالى الناتج المحلى. الخطة القومية للتعليم PNE والتى بدأت فى 2001 وانتهت فى 2010، كانت تتنبأ بتحسن ملحوظ خلال فترة الخطة من خلال جهود الحكومة

الفيدرالية وحكومة الولايات والحكومات المحلية معا، للوصول إلى نسبة للاستثمار العام فى التعليم بنسبة لا تقل عن 7% خلال فترة الخطة.

ولكن، فى عام 2001 تم الاعتراض على تلك الخطة بحجة أن الربط بين الإنفاق العام وإجمالى الناتج المحلى لتلك الخطة والتى ستمتد لمدة 10 سنوات غير مسموح لانه لا يجوز الخلط بين التقارير الحسابية للحكومات المختلفة، بموجب أحكام قانون المسئولية المالية.

لذلك تمت الموافقة على الخطة القومية للتعليم من قبل الجهات العليا بناء على التعديل الدستورى رقم 59، ليصبح إلزاميا وتحديد جزء من الموارد العامة لخدمة التعليم وبنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

(4) الحد الأدنى الوطنى للأجور بالنسبة للمعلمين. ميثاق التعليم الذى تم التوقيع عليه فى عام 1994 فى قصر الرئاسة، وضع حدا أدنى للأجور لجميع المعلمين فى البلاد. وأصبح حقيقة واقعة برغم التشكك الدائم فيها. وفى 1 يناير عام 2010، تم تطبيق الحد الأدنى بشكل كامل فى كل الولايات والولايات فى البرازيل.

5) صندوق التعليم الأساسى FUNDEF، والذى حل محل صندوق صيانة وتطوير التعليم الابتدائى Fundef، أدى ذلك الصندوق إلى مضاعفة الخطوات لاستكمال تطوير التعليم بمعدل عشر مرات، تلك الخطوات التى تهدف إلى تحقيق المساواة والتأكد من وصول تلك الاستثمارات التعليمية لكل طالب فى البلاد على حد سواء، بالإضافة إلى القيد فى التعليم فى مرحلة رياض الأطفال، ومرحلة التعليم المتوسط وأيضا تعليم الشباب والكبار، وتم اهمال الصندوق القديم الذى كان يعمل على الخلفية السابقة، التى تقتصر على المدارس الابتدائية العادية.

(6) المخصصات التعليمية: مضاعفة الموارد والمخصصات التعليمية، فى الماضى كانت توجة تلك المخصصات فقط إلى التعليم الابتدائى، ولكن فى حكومة لولا داسيلفا أصبح تمويل جميع مراحل التعليم الأساسى، بداية من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة التعليم المتوسط، وتقسم بين الولايات والولايات على حسب عدد التسجيلات.

(7) التعليم الأساسى لمدة تسع سنوات. أطفال الطبقات الفقيرة بدأت الآن دورة محو الأمية فى نفس عمر أطفال الطبقة الوسطى، فى سن السادسة، وهذا لضمان حق القراءة والكتابة لجميع.

8) استمرار البرامج التعليمية التكميلية، مثل الكتب المدرسية، والتغذية، والنقل المدرسى، والصحة المدرسية، لم يكن ذلك موجودا سابقا فى التعليم الابتدائى، على عكس التعليم الأساسى، من مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم المتوسط. حتى عام 2005.

حتى لو كان من الممكن وضع إصلاحات البنية التحتية جانبا على مستوى التعليم الأساسى والمهنى والتعليم العالى فى خطة تطوير التعليم (EDP)، فإن عمق هذه التغييرات الهيكلية يعتبر مبررا للحكومة.

فى الوقت المناسب، فإن الأجيال الجديدة سوف ترى بعين من التدقيق، فى فترة معينة من الزمان، الأحدث التاريخية الهامة فى رئاسة لولا، وستستنتج بكل بساطة أوجه الشبه والاختلاف، وستلاحظ الاختلافات الضخمة بين الأنظمة المختلفة المتعلقة بالتعليم.

(ز) 2 استراتيجيات وسياسيات دعم العملية التعليمية

قامت حكومة الرئيس لولا بتجسيد سياسة التعليم الوطنية. فمنذ عام 2003، حيث تم صياغة استراتيجيات وإجـراءات على جميع المراحل والمستويات، بالمشاركة مع ادارات الحكومات المختلفة، والتى تتحمل المسئولية الدستورية للتعليم الأساسى فى البرازيل. حيث قامت الحكومة بترسيخ التعليم كحق للمواطن فى البرازيل.

سارت البرازيل فى طريق التغلب على المفاهيم النيوليبرالية التى هى من آثار حكومة فرناندو انريكى كاردوزو، التى كانت تهدف إلى سياسات المركزية، كما هو الحال فى التعليم الابتدائى. فقامت حكومات الرئيس لولا ومن بعده الرئيسة ديلما بالأستثمار فى التعليم. بداية من مرحله رياض الأطفال إلى مرحله التعليم العالى، لما له من تأثر قوى فى التنمية وسياسات المواطنة الفعالة، وهذا من أجل تحقيق عمل منتج وتنمية مستديمة للبلاد.

زيادة الموارد المالية للتعليم

حكومات الرئيس لولا ومن بعدها الرئيسة ديلما روسيف قامت بزيادة ميزانية التعليم من 4.5% فى عام 2004 إلى 6.4 % فى عام 2012 من إجمالى الناتج القومى.

الاستثمارات الفيدرالية المباشرة فى التعليم زادت من 18 مليارا فى عام 2002 إلى 115.7 مليار فى عام 2014.

الاستثمارات فى مجال التعليم من خلال الحكومات الفيدرالية وحكومات الولاية والحكومات المحلية زادت بنسبة 250% فى خلال 12 عاما

تمت زيادة الراتب الاساسى القومى للمعلمين بنسبة 78.7% منذ ان تم تحديدة فى 2009، أى بزيادة حقيقية تقدر بنحو 35.5%

كان الهدف هو زيادة الاستثمارات أكثر من ذلك لكى يتم النهوض بالتعليم، فبموجب الموافقة على القانون رقم 12.858 من عام 2013، والذى أقر بتخصيص 75% من إتاوات التشغيل والعائدات والاتفاقات الفردية الناشئة عن التنقيب عن النفط إلى التعليم، بالإضافة إلى 50% أيضا تم اقرارها من موارد الصندوق الأجتماعى

توقعات الاستثمار بالنسبة لإجمالى الناتج القومى، والتى تمت بموجب الخطة الوطنية للتعليم التى تمت الموافقة عليها فى شهر يونيو عام 2014، ولفترة 10 أعوام وهى كالتالى: الوصول إلى 7 % كحد أدنى حتى السنة الخامسة من الخطة أى على الاقل ما يساوى 10% من إجمالى الناتج القومى فى نهاية عشر سنوات.

تم تحقيق زيادة الاستثمارات التعليمية نتيجة العديد من المبادرات، ومن بينها :

1. تعديل نسبة الموارد المالية المخصصة للتعليم بموجب القانون رقم 10832، فى 29 ديسمبر 2003، والذى أقر ان تدفع تلك الموارد من خلال حصص للحكومات الثلاث، الفيدرالية والولايات والمحليات، بدلا من حكومات الولايات فقط، توزيع الحصص الخاصة بحكومات الولايات والمحليات يكون على أساس نسبة الالتحاق والتسجيل فى مستويات التعليم الأساسى، فتوضع تلك الموارد بشكل تلقائى فى الحسابات البنكية المخصصة لذلك. وبالنسبة لحصة الحكومة الاتحادية، التى تمثل نسبة 1/3، فيكون مصدرها من خلال الصندوق الوطنى لتطوير التعليم، والذى من مهامه توزيع الأموال للمشاريع التى تهدف إلى تطوير التعليم الأساسى فى الولايات المختلفة.

2. الموافقة على انشاء صندوق صيانة وتطوير التعليم الأساسى، أى رياض الأطفال، والتعليم الابتدائى إلى الثانوى. وأيضا صندوق تقدير التعليم المهنى، اللذين تم انشاؤهما بموجب القانون رقم 2007/11494 والمرسوم رقم 2007/6253، ليحلا محل الصندوق الوطنى لتطوير التعليم، الذى كان مقصورا على التعليم الابتدائى.

3. انهاء تحصيل صندوق فصل موارد الاتحاد (DUR) لـ 25٪ من صافى الإيرادات التى تخصص للتعليم كضرائب، والتى حددها التعديل الدستورى 2009/59، والتى وافق عليها البرلمان. منذ عام 1994 ذلك الصندوق كان يقف كحاجز أمام 20% من الموارد التى ينبغى تخصيصها بشكل الزامى للتعليم.

حكومات الرئيس لولا والرئيسة ديلما قامتا باستثمارات كثيفة فى مجال التعليم، من خلال برنامج خطة تطوير التعليم PDE لوزارة التربية والتعليم وبرنامج خطة العمل المفصلى PAR فى المدارس فى جميع أنحاء البرازيل.

نظام التربية الوطنية

المؤتمر الوطنى للتعليم (كوناي) لسنة 2010 وأيضا المؤتمرات الحرة المحليات والدولية، كان هدفها التحضير للمؤتمر الوطنى الذى تم عقده فى نوفمبر من عام 2014، والذى أقر إنشاء نظام التربية الوطنية، التى تهدف إلى تعزيز وتحسين التعاون بين المستويات الثلاثة للحكومة، من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم وأحكام الدستور وقانون التوجيهات وأسس التربية والتعليم.

تم التوسع فى مفهوم الحصول على التعليم، والطموحات إلى ما هو أبعد من الاستثمار لزيادة أماكن الطلاب لتهيئة فرص تعليمية لأكبر

عدد ممكن من الطلبة من خلال الصندوق الوطنى لتطوير التعليم، حيث استثمرت الحكومة البرازيلية فى البرامج التالية:

- برنامج المال المباشر فى المدرسة (TSA)؛
- برنامج زيادة موارد برنامج التغذية المدرسية (PNAE)؛
- البرنامج القومى، مكتبة المدرسة (PNBE)؛
- برنامج الطريق إلى المدرسة.
- البرنامج الوطنى للكتب المدرسية (PNLD)؛
- البرنامج الوطنى لدعم النقل المدرسى (PNATE)؛
- برنامج موارد الغرف متعددة الوظائف.
- البرنامج الوطنى لإعادة هيكلة واقتناء المعدات للمدارس العامة فى مرحلة رياض الأطفال، ضمن برنامج خطة النمو السريع (PAC 2)، بعد أن تم بناء 4741 وحدة فى 2144 ولاية حتى عام 2013.
- برنامج تكنولوجيا التعليم الوطنى فى الريف والحضر (ProInfo).

التعليم فى مرحلة الطفولة:

زادت معدلات الالتحاق فى مرحلة رياض الأطفال فى البرازيل من ٪11.7 فى عام 2002 إلى 21.2 % فى عام 2012 (0–3سنوات)

ارتفعت معدلات الحضور فى مرحلة رياض الأطفال من ٪56.7 فى 2002 إلى ٪78.2 فى عام 2012 (4 و5 سنوات).

- أنشأت الحكومة برنامج البرازيل الحنون، ومن أهم نتائجه مايلى:

– قيام صندوق تطوير التعليم الأساسى بتوفير أماكن جديدة فى

كل مدارس رياض الأطفال تحسبا للتكدس ولتوفير فرص لجميع أطفال المحليات.

– زيادة التغذية المدرسية إلى 66.7 ٪ من القيمة المخصصة لذلك فى مرحلة رياض الأطفال.

– قيام صندوق تطوير التعليم الأساسى بزيادة تقدر بنحو ٪50 فى اماكن الالتحاق لمرحلة رياض الأطفال من 0 إلى 3 سنوات للمسجلين فى برنامج البولسا فاميليا.

• التوسع فى الرعاية فى رياض الأطفال، وذلك عن طريق زيادة أعداد القائمين بالأعمال لضمان حقوق الأطفال، وقد ساهم ذلك أيضا فى مساعدة المرأة.فقد ساهمت تلك السياسات بشكل كبير فى حماية التعليم فى مرحلة الطفوله، وانعكست فوائد هذا على الاسر المستفيدة من برنامج الدعم الاجتماعى للأسرة (البولسا فاميليا).

التعليم الأساسى:

• التعليم الأساسى هو حق عالمى.. وفى البرازيل وصل عدد المسجلين فى التعليم الأساسى فى عام 2011 إلى 30358 مليون طالب، لفترة من التعليم الاساسى تمتد إلى تسع سنوات، تخدم ما يقرب من ٪100 من الأطفال فى سن 6 إلى 14 سنة بموجب القانون رقم 11.274 / 2006.

• من أجل ضمان معرفة القراءة والكتابة للأطفال حتى سن الـ8 سنوات، أنشأت حكومة الرئيسة ديلما الميثاق الوطنى لمحو الأمية فى الوقت المناسب فى 27 ولاية برازيلية و5420 محافظة.

• فيما يتعلق بالتعليم الأساسى، يجب علينا تسليط الضوء على برنامج مايس ادوكاساو(المزيد من التعليم)، الذى قام بمد فترة البقاء فى المدرسة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية. ففى عام 2013،

انضمت 49298 مدرسة لهذا البرنامج. هناك 50 % من إجمالى 32 ألف مدرسة بها طلاب من الأسر المستفيدين من برنامج بولسا فاميليا.

محو أمية الشباب والبالغين وكبار السن

• قامت الحكومة بتدشين برنامج البرازيل المتعلم (PBA) لمحو أمية الكثير من غير المتعلمين بالإضافة إلى مساعدة البرازيليين الراغبين فى تعلم القراءة والكتابة فى جميع أنحاء البلاد، فقد ساهمت فعاليات هذا البرنامج فى خفض نسبة الامية للمواطنين فوق الـ15 من العمر من 11.5٪ فى عام 2004 إلى 8.7٪ فى عام 2012

التعليم المدمج

• السياسة الوطنية للتعليم الاستثنائى من منظور التعليم المدمج ساعدت فى نمو أعداد الطلاب المسجلين فى التعليم العام أكثر من التعليم الخاص، والذى ارتفع من 504.039 فى عام 2003 إلى 843.342 فى عام 2013.

التعليم الفنى

البرنامج القومى للتعليم الفنى .يقوم بالتوسع فى التعليم الفنى للعمل على تهيئة المعروض التقنى. حتى عام٢٠٠٢ كان هناك عدد ١٤٠ مدرسة للتعليم الفنى فى البرازيل وزاد العدد ليصل الى 422 مدرسة فنية فيدرالية لتلبية الحاجة التعليمية لـ 8 ملايين طالب وطالبة ما بين عامى 2003 و2014 فى عهد الرئيس لولا والرئيسة ديلما.

التعليم العالى

التوسع الكبير فى منظومة التعليم العالى فى البرازيل ساعد على تهيئة الظروف واعطى القدرة على الوصول إلى الثقافة وايضا لانتاج

المعرفة العلمية والتكنولوجيا.

برنامج الجامعة للجميع

استطاع ان يقدم خدمات لنحو 1.27 مليون طالب من محدودى الدخل، منهم 633 الف طالب من الزنوج وفى حكومة الرئيس لولا والرئيسة ديلما تم انشاء ما يقرب من 18 جامعة فيدرالية و173 مبنى دراسيا.

صندوق تمويل الطالب

استقبل ذلك الصندوق الدعم من خلال 556 ألف تمويل مالى فى عام 2013، ذلك الدعم يساعد فى تسوية المنح الدراسية للأطباء والمعلمين الذين يقومون بالعمل فى الخدمة العامة بعد التخرج.

تم انشاء قانون الكوتة فى عام 2012 والذى أتاح مشاركة أوسع للزنوج وللسكان الأصليين للبلاد والقادمين من المدارس العامة فى المؤسسات الفيدرالية للتعليم العالى.

برنامج العلم بدون حواجز:

تم انشاؤه فى عهد حكومة ديلما، لتقديم منح دراسية للطلاب المتفوقين فى مجالات مثل التكنولوجيا، والهندسة، والطب الحيوى وذلك فى أفضل جامعات الخارج. وبحلول نهاية عام 2014، سيتم منح عدد 101 ألف منحة دراسية جديدة.

تطبيق الديمقراطية فى إدارة التعليم

من أهم تجارب الإدارةالديمقراطية فى الحكومة الفيدرالية، كان المؤتمر الوطنى للتعليم فى 2010، وكان بمثابة المساهمة الأساسية لاعداد وتطوير الخطة القومية للتعليم. حيث تم التحضير لذلك المؤتمر من خلال مؤتمرات أخرى تحضيرية فى الولايات والمحليات. بالإضافة

إلى ذلك، هناك تجربة أخرى فى غاية الأهمية، لرصد السياسات التعليمية الوطنية، وهو المنتدى الوطنى للتعليم، والذى أنشىء فى 2010، بناء على الموافقة على اقتراح المؤتمر الوطنى للتعليم.

وزارة التربية والتعليم فى حكومات لولا وديلما قامت بالاستثمار فى برامج متعددة لخدمة العملية التعليمية، وتأهيل الادارات التعليمية، من تلك البرامج ما يلى:

- البرنامج الوطنى لتعزيز المجالس المدرسة.
- برنامج دعم الإدارةالمحلية للتربية والتعليم .
- برنامج المدرسة الوطنى لمديرى التعليم العام للمراحل التعليمية الأساسية.

جودة التعليم

الحكومات فى عهدى الرئيس لولا والرئيسة ديلما كانت لها استثمارات رامية إلى تحقيق كفاءة عملية تعليمية فى كل المراحل التعليمية وبكل ما تحمله الكلمة من معنى، وبشكل مختلف عن سياسات حكومة الرئيس فرناندو أنريكى كردوزو، التى قامت بالتركيز فقط على التعليم الأساسى. فالسياسات الان تهدف فى طبيعتها إلى تدريب المعلمين والعاملين فى مجال التعليم، بالإضافة إلى طرح سياسات للتقييم، والتى بدورها تهدف إلى خلق معلمين مهنيين، فى مختلف الولايات والولايات البرازيلية، وكل هذا ساعد فى تحسين المعايير التعليمية فى البرازيل.

التطوير المهنى للمعلمين

بموجب المادرة رقم 60 للقانون رقم 11738 لسنة 2008 من أحكام الدستور، والذى ينظم مستوى الأجور للعاملين فى التدريس

فى مراحل التعليم الأساسى العام فى الدولة، والذى ينص على أن الحكومات الثلاث، الاتحادية والولايات والمحليات لا يمكنها تحديد راتب المهن التعليمية العامة لمعلمى مرحلة التعليم الأساسى، لمن لا يتجاوز الـ 40 ساعة عملا خلال أسبوع عمل، بقيمة أقل من الحد الأدنى للأجور. وينص القانون أيضا على أن ثلثى ساعات العمل للمعلمين يجب أن تخصص لأداء أنشطة للتفاعل مع الطلاب وثلث يوم لعمل أنشطة من خارج المنهج.

• بين عامى 2007 و2011، ارتفع عدد الأساتذة العاملين بالتعليم الأساسى من ٪68.4 إلى ٪74.

• فى عام 2012، سجلت 58420 مدرسة الاحتياجات التدريبية للمعلمين من خلال خطة تطوير المدارس.

تأهيل المعلمين

عدد الأشخاص المستفيدين من المنح الدراسية التأهيلية المقدمة للتعليم ارتفع من 3088 فى عام 2009 إلى 49857 فى عام 2012، ليخدم 195 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى، وأيضا ليخدم عدد 4160 من المدارس العامة.

الخطة الوطنية لتأهيل المعلمين، تقتصر على معلمى المراحل التعليمية الأساسية للتعليم العام. برنامج المنح المقدم للمؤسسات التعليمية قام بتقديم ما يقرب من 3088 منحة دراسية فى عام 2009 ثم ارتفع العدد إلى 49857 فى عام 2012، ويشمل 195 مؤسسة للتعليم العالى، والتى بها عدد 4160 من المدارس العامة.

اتسع نطاق نظم الجامعة المفتوحة فى البرازيل (UAB)، من خلال نظم التعليم عن بعد، بعد أن أثبتت الدورات التدريبية للتعليم العالى

العام جدارتها. فهى تشمل 103 مؤسسات عامة للتعليم العالى و645 من الفصول الدراسية، موزعة على جميع الولايات البرازيلية. فى عام 2011، كان هناك 270 ألف مسجل فى هذا البرنامج، منهم 52.5% دراسات للماجستير والتى تشمل 70 ألف معلم. فنرى أن أكثر من 70 ألف معلم قد التحقوا فى دورات نظام الجامعات المفتوحة UAB.

و تم ايضا العمل على التوسع واستيعاب المؤسسات الاتحادية للتعليم العالى، من خلال إنشاء جامعات جديدة أو برنامج دعم لإعادة هيكلة الجامعات الاتحادية، وقد ساهمت تلك السياسات بشكل كبير فى ازدياد الدورات التدريبية للمعلمين.

تقييم

أتاحت منظومة التقييم الوطنية والمؤشر الرئيسى لتطوير التعليم الأساسى (IDEB)، المعدتان من قبل المعهد الوطنى للعلوم التربوية، تيكسيرا (INEP)، اتاحت الفرصى لوزارة التربية والتعليم لعمل أهداف نصف سنوية للمدارس وأنظمة المحليات والولايات الخاصة بالتعليم. والهدف من ذلك هو تحقيق معدلات عالية فى المرحلة الأولى من التعليم الاساسى بحلول عام 2022، استنادا إلى النتائج التى حصلت عليها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD).

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك أيضا نظام لتقييم التعليم الأساسى (SAEB)، يهدف إلى عمل تقييمات خارجية على نطاق واسع: مثل التقييمات الوطنية للتعليم الأساسى، التقييمات الوطنية للأداء الطلابى التقييمات الوطنية لمحو الأمية.

(ح) التغذية المدرسية

أنشىء البرنامج القومى للتغذية المدرسية فى دوله البرازيل فى عام 1955، والذى ساهم بشكل كبير فى نمو وتطور وتحسين المردود الطلابى، وأيضا التدريب على عادات غذائية صحية من خلال التغذية مدرسية وأساليب التثقيف الغذائى.

شمل هذا البرنامج جميع طلاب التعليم الأساسى، من رياض الأطفال والتعليم الابتدائى والثانوى إلى تعليم الشباب والكبار. المسجلين فى المدارس الحكومية، والجهات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدنى المرخص لها من قبل الحكومة، وكل هذا فى صورة تحويلات ومساعدات مالية.

البرنامج القومى للتغذية المدرسية فى البرازيل له طابع تكميلى على النحو المنصوص عليه فى المادة رقم 208 فى الجزءين الرابع والسابع من الدستور، حيث يحدد فيهما أن واجب الدولة ممثلة فى حكومتها الثلاث: الحكومة الاتحادية أو الفيدرالية وحكومة الولايات وحكومة المحليات تجاه التعليم ينفذ من خلال ضمان حصول المواطن على التعليم بداية من مرحلة الطفولة. فهناك مرحلة ما قبل المدرسة، أو رياض الأطفال، وذلك للأطفال دون سن الخامسة من العمر (الجزء الرابع)، وأيضا تقديم المساعدة للطالب فى جميع مراحل التعليم الأساسى عن طريق البرامج التكميلية والمواد الأرشادية، وتوفير وسيلة مواصلات من وإلى المدرسة، وتغذية مدرسية ورعاية صحية (البند السابع).

حالياً، المبلغ المحول من قبل الحكومة بصورها الثلاث للطالب الواحد خلال اليوم الدراسى وفقا لمراحل التعليم المختلفة يقدر على النحو التالى:

الحضانات: 1 ريال برازيلى

رياض الأطفال: 0.50 ريال برازيلى

مدارس الأهالى والمارون: 0.60 ريال برازيلى

التعليم الابتدائى والمتوسط وتعليم الشباب والكبار: 0.30 ريال برازيلى

التعليم المتكامل: 1 ريال برازيلى

طلاب البرنامج التعليمى(مايس ايدوكاساو) أو تعليم أكثر: 0.90 ريال برازيلى

طلاب فترات التعليم المسائى أو الاضافية (مابعد الفترات الرسمية) : 0.50 ريال برازيلى

تصل التحويلات بشكل مباشرة لحكومات الولايات أو للبلديات على أساس الاحصاء الطلابى للعام السابق. حيث يتم الإشراف والمراقبة لبرنامج التغذية المدرسية بشكل مباشر من خلال المجتمع المدنى، متمثلا فى مجالس التغذية المدرسية، والصندوق الوطنى لتطوير التعليم، وديوان مراجعة الحسابات، والمراقب العام، والحكومة الفيدرالية أوالاتحادية.

الميزانية المخصصة للبرنامج التغذية المدرسية لعام 2015 قدرت بـ 3.8 مليار ريال برازيلى، يستفيد منها 42.6 مليون طالب، ما بين التعليم الأساسى والشباب والكبار، ومن خلال القانون رقم 11.947 / 16–6–2009، فإن 30% من هذا المبلغ أى 1.14 مليار ريال برازيلى يستثمر فى الشراء المباشر لمنتجات زراعية للأسرة البرازيلية المنتجة، وذلك للحث على التنمية والتطوير الاقتصادى الدائم للمجتمع البرازيلى.

التنفيذ

الموارد المالية لبرنامج التغذية المدرسية تأتى من الدخل القومى وتقوم الدولة بتخصيص مبلغ لها فى الميزانية، فالصندوق الوطنى لتطوير التعليم يقوم بالتحويلات المالية للمؤسسات والكيانات المكلفة بتنفيذ البرنامج فى حسابات جارية محددة مفتوحة من قبل الصندوق نفسه، بدون الحاجة إلى اجراءات كثيرة.

الكيانات المنفذة ممثلة فى الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات وحكومة البلديات والتى بدورها تكون مسئولة عن تنفيذ البرنامج، بما فى ذلك التصرف فى الموارد المالية المحوله من جانب الصندوق الوطنى لتطوير التعليم لها دور تكميلى. فيقع على عاتق تلك الكيانات ضمان توفير الوجبات المدرسية للطلاب المسجلين فى مرحلة التعليم الأساسى فى النظام التعليمى العام.

التحويلات تتم على عشرة أقساط شهرية، بداية من شهر فبراير وتغطى 200 يوم دراسى. كل قسط أو تحويل يماثل 20 يوما دراسيا، المبلغ الذى يتم تحويله إلى الكيانات المنفذة يتم احتسابه بهذه الطريقة: مبلغ التحويل = عدد الطلاب X عدد الايام X القيمة للفرد.

المدارس المستفيدة يجب أن تكون مدرجة ضمن احصائيات المعهد القومى للبحوث التربوية (أنيسيوا تيشيرا)، مثل المدارس الخيرية ومدارس المجتمع المدنى والمدارس المذهبية غير الهادفة للربح، التى تسير على المعايير المحددة فى قرار الصندوق الوطنى لتطوير التعليم رقم 26/2013 حيث يعتبرون أعضاء فى نظام التدريس العام.

قائمة الطعام فى برنامج التغذية المدرسية يجب أن تكون معدة من خلال اخصائى تغذية، وذلك لاحترام العادات والثقافات الغذائية المحلية،

وأيضا لكى تلبى الأحتياجات الغذائية بناء على النسب المنصوص عليها فى المادة رقم 14 من القرار رقم 26 لعام 2013.

على الأقل 30% من الموارد المالية المقدمة من جانب الصندوق الوطنى لتطوير التعليم لبرنامج التغذية المدرسية، يتم استخدامها للحصول على المنتجات الغذائية من خلال المنتجات الزراعية للأسرة المنتجة وأيضا من منظم الاسرة الريفية.

الرقابة الاجتماعية لبرنامج التغذية المدرسية تتم من خلال مجلس التغذية المدرسيةCAE، لائحته التأسيسية الكاملة هى شرط للحصول على الأموال اللازمة من قبل الصندوق الوطنى لتطوير التعليم.

الصندوق الوطنى لتطوير التعليم يكون مسئولا عن المساعدات المالية بشكل تكميلى، من خلال التنظيم والتنسيق والمتابعة والمراقبة والأشراف على تنفيذ البرنامج، إلى جانب تقييم مدى فعاليته وكفاءته.

الكيانات المنفذة – الادارات التعليمية والمدارس على نطاق الولايات والعاصمة والأحياء والبلديات، فهم المسئولون عن الاستلام والتنفيذ وإقفال الحسابات للمبالغ التى تم تحويلها من خلال الصندوق الوطنى لتطوير التعليم.

مجلس التغذية المدرسية – (هيئة جامعية، تداولية، مستقله)، تتألف من ممثلين من السلطة التنفيذية من منظمات المجتمع المدنى بتنظيم من العاملين بالتعليم والطلاب وأولياء الامور لمدة 4 سنوات، ويمكن اعادة تعيينهم باقتراح من القطاعات المعنية. الهدف الرئيسى لمجلس التغذية المدرسية هو الاشراف على الاستخدام الجيد للموارد المالية المحولة والتأكد من جودة المنتجات المقدمة، بداية من الشراء وحتى التوزيع فى المدارس مع الحفاظ الدائم على المقاييس الصحية والنظافة.

ديوان مراجعة الحسابات، والمراقب العام – هى هيئات تفتيشية.

مكاتب الصحة والهيئات الزراعية فى الولايات والعاصمة والمحليات والهيئات المماثلة – هى مسئولة عن الفحص الصحى للمنتجات الغذائية.

الحكومة الاتحادية – هى المسئولة عن فحص البلاغات المقدمة بمشاركة الصندوق الوطنى لتطوير التعليم.

المجلس الفيدرالى والاقليمى للتغذية – مسئول عن مراقبة سير العمل، مما يعزز من أهمية العمل فى مجال التغذية المدرسية

المراقبة

تتم المراقبة من خلال مسئوليات الصندوق الوطنى لتطوير التعليم ومجلس التغذية المدرسية مراقبة تنفيذ برنامج التغذية المدرسية، دون المساس بأنشطة الأجهزة الرقابية الأخرى داخليا أو خارجيا. مثل ديوان مراجعة الحسابات والمراقب العام والحكومة.

فى حال اكتشاف مجلس التغذية المدرسية لأى مخالفات فى سير البرنامج القومى للتغذية المدرسية، بما فى ذلك ما يتعلق بالمساعدات الخاصة بعملية التشغيل، يجب الأبلاغ عن ذلك إلى الصندوق القومى لتطوير التعليم وديوان مراجعة الحسابات والمراقب العام والحكومة الأتحادية والجهات الاخرى المختصة حيث المسئولية تكون مشتركة بين المجالس والادارات.

يمكن لأى شخص أو كيان أن يقوم بالابلاغ عن أى مخالفات إلى الجهات المختصة مع التمتع بالسرية التامة لبياناته.

تقديم أو إقفال الحسابات

إقفال الحسابات لجميع برامج التغذية المدرسية يكون عبر شبكة الانترنت.

نظام إقفال الحسابات عبر شبكة الانترنت تم اعداده لتسهيل ادارة عملية إقفال حسابات التحويلات فى اطار البرنامج القومى للتغذية المدرسية فى الولايات والعاصمة والمحليات. واعتبارا من بداية عام 2012، أصبح استخدام هذا النظام اجباريا فى جميع مراحل البرنامج الخاصة بالتحويلات المالية.

الادارات التعليمية بالولايات والمحليات يجب أن ترسل حساباتها من خلال الموقع الألكترونى إلى نظام الإدارة وإقفال الحسابات SIGPC، وأيضا مجلس التغذية المدرسية يجب أن يصدر تقريره النهائى من خلال نظام الإدارة وإقفال الحسابات أيضا.

الكيانات المنفذة لبرنامج التغذية المدرسية لها فترة سماح لتقديم حساباتها من خلال نظام الإدارة وإقفال الحسابات عبر شبكة الانترنت حتى 15 فبراير من العام التالى من تاريخ التحويل، ويقوم مجلس التغذية المدرسى باصدار التقرير النهائى عن إقفال الحسابات عبر شبكة الأنترنت حتى 31 مارس من نفس العام.

الصندوق الوطنى لتطوير التعليم يمكنة تعليق التحويلات المالية الجديدة الخاصة ببرنامج التغذية المدرسية للكيانات التى لم تتمكن من ارسال حساباتها حتى التاريخ المحدد لذلك، أو التى لم تحصل على موافقة على حساباتها المرسله من قبل الصندوق.

(ط) الثورة الثقافية

السياسة الثقافية تعد علامة مميزة ومنفردة لحكومة لولا، حيث قامت حكومته بثورة حقيقية فى مجال الثقافة، حيث وجد المجتمع البرازيلى قبل فترة لولا صعوبات فى فهم أهمية الثقافة كسياسة عامة لإشباع الحاجات الأنسانية، بالإضافة إلى دورها الحقيقى فى تطوير الأمة.

أدركت حكومة لولا أنه ليس كافيا فقط أن يكون للمواطن قدرة شرائية قوية وأن يتم الحد من عدم المساواة فى الحصول على السلع المادية، فيجب أن يشارك ويتفاعل المواطن فى أى مشروع وطنى ويكون جزءا من سياسة الحكومة. كان هناك العديد من القضايا الهامة لتحقيقها، أولا: حق التعليم للجميع، وثانيا: حق الوصول الكامل إلى الثقافة.

فالثقافة ليست فن فقط، وليست فنا مقدسا. كان من المهم فهم أن الثقافة هى رمز وشعار الأمة. ومعنى الثقافة يشمل جميع التفاعلات الثقافية البرازيلية. بالإضافة إلى علم الفلك والثقافة الرقمية والمظاهر التقليدية والتراث، كل هذا يعتبر جزء من الثقافة. هذا التوسع كان له دور رئيسى فيما قامت به حكومة لولا من حيث السياسة الثقافية.

نرى أن سياسات الأمن العام فى العالم بأكمله تكون أكثر كفاءة عندما يتم العمل بمفهوم أن المزيد من المواطنة سيكون له مردود لتلبية الاحتياجات ومزيد من الحوار والمرح والأنشطة الثقافية ينعكس على المجتمع ويجعله أكثر تأهيلا. وبالتالى، يتم خفض مستويات العنف والهمجية بشكل ملحوظ. فعندما نتحدث عن دور الدولة فى ضمان السلامة العامة، علينا أن نستبدل سياسات القمع بسياسات أخرى تحمل فى طياتها مفهوم الارتقاء بالذوق العام من خلال الفنونوالثقافة.

شكل آخر من أشكال التغيير التى حدثت فى وزارة الثقافة، بجانب خلق أسس السياسة العامة بين القطاعات المختلفة، هو التفكير النابع من ادراك أنه يجب علينا علاج الثقافة من خلال ثلاثة مستويات: (1) أنها واقع يرمز ويشير إلى الأمة، (2) أنها حق من حقوق المواطنة، (3) أنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد. البرازيل قادرة فى وقت قليل أن تصبح خامس أكبر اقتصاد حول العالم، وهنا تأتى الثقافة لتجلب قيمة اضافية، وينعكس ذلك على البيئة بمعنى العلاقة بين تأثيرها وفائدتها على المجتمع.

البنية الثقافية والاضافة الاجتماعية

إن ما تم تحقيقه لخدمة الشعوب الأصيلة فى عهد لولا داسيلفا يستحق أن يكون مثالا يحتذى، تلك الشعوب التى لم يسبق زيارتها من قبل، الأن علاقتها متصلة ومنتظمة مع وزارة الثقافة.

فى عهد لولا نرى البرازيل كمجتمع متعدد الأعراق، لاندماجه واختلاطه مع المجتمعات الأخرى، ذات الأصول الأوروبية، والتى حضرت من خلال المزارعين البرتغاليين، والأفارقة والأسيويين والعرب، الذين جاءوا إلى البرازيل وأظهروا الثروة الثقافية وعلى تفرد المجتمع البرازيلى. ومع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، استقبلت الأرض البرازيلية العديد من الأجناس من مختلف بقاع الأرض.

لقد أصبحت البرازيل بمثابة أكبر مختبر متعدد الثقافات فى العالم، يعيش على أراضينا لبنانيون أكثر من اللبنانيين المتواجدين فى لبنان، وتعتبر أكبر جالية يابانية فى العالم موجودة فى البرازيل، وأكثر من مليون من السلاف، أو الصّقالبة، والأوكرانيين والبولنديين والألمان، هناك ما يقرب من 30 مليون من السلالة الإيطالية، بجانب

كل هذا توجد ميزة فريدة، وهى انه على الرغم من كل الفوارق العرقية والاثنية، فالجميع يشعرون بأنهم برازيليون وليس هناك أى تفاوتات أو اختلافات. تلك الإسهامات الثقافية للهويات الأخرى، جعلت من البرازيل دوله غنية بالثقافات.

اذا تطلعنا اليوم إلى القيمة الثقافية للمنازل التى كانت مأهولة بالعبيد قديما نجد أن لها نفس أهمية المنازل الفارهة، يجب تسجيل كل تلك الأمور لما تحمله من أهمية أثرية وتراث برازيلى أصيل، وأيضا لكونها تتبع البرازيليين الذين عانوا العلاقة المضطهدة فى تاريخ البرازيل القديم. حيث تم العمل على جمع التراث البرازيلى غير المادى، كمظاهر حياة المواطن البرازيلى. فعلى مدار عامين رسمت خارطة للثقافة البرازيلية وعملت على كشف الهوية وتحديد الأماكن والأراضى كمنطقة ريكونكافو فى ولاية باهيا، ودا زونا ماتا لما لها من تراث ثقافى مهم، وغيرها الكثير. وأيضا فى جمع بيانات عن التغيرات والانقلابات التى حدثت فى الحكم قديما وتسجيل كل أنواع المعرفة فى كتب، وخاصة معرفة رجال العلم، والتركيز على نقل تلك المعلومات من جيل إلى جيل عن طريق آليات حديثة وبيئات واسعة مؤهلة لتلك الخبرات.

ويمكن القول أن وزارة الثقافة أصبح لها دور هام فى المجتمع الدولى، وخاصة بالنسبة للتراث البرازيلى. فقد أنتخب وزير الثقافة البرازيلى فى عهد لولا ليكون رئيسا للجنة التراث العالمى فى اليونسكو تقديرا للأعمال التى تقوم بها الوزارة. وتم ترشيح ريو دى جانيرو لفئة جديدة من فئات التراث العالمى، وهى فئة المشهد الثقافى، وهو نوع جديد من الترشيح لم يطلق من قبل ولم يتقدم له أى مرشح من قبل. العالم كله يعترف بأن ريو دى جانيرو هى أجمل مدينة على كوكب الأرض. تداخل الطبيعة الجبلية مع الغابات مع المدينة والبحر فى منظر

واحد يسحر العيون يعتبر تراثا برازيليا ليس له مثيل، وبالتالى تم إلى إنشاء آليات للمحافظة على ذلك التراث وتلك الثروات الطبيعة.

كما كانت لوزارة الثقافة البرازيلية فى عهد لولا استراتيجية هامة ودور رئيسى فى اعتماد اتفاقية حماية التنوع الثقافى،

ولعلنا ندرك جيدا أن المجتمع البرازيلى صنع مايسمى بالتكنولوجيا الاجتماعية. فيوجد ما يقرب من 180 ألف مجموعة ثقافية فى ضواحى المدن البرازيلية الكبيرة، وفى الأحياء الفقيرة. تلك المجموعات لها دور رئيسى فى خلق شعور بالانتماء، ودفء العلاقات الإنسانية والتعمق فى بعض الحالات الإنسانية ممن ليس لديهم القدرة على الوصول إلى الثقافة بشتى أنواعها.

أحيانا من خلال رقصة الكابويرا أو السينما أو مكتبة أو اى مظاهر تقليدية أخرى. تلك النقاط أو المجموعات تصل فى أقرب وقت ممكن إلى خمسة آلاف نقطه ثقافية. التكوين والنشأة بسيطة جدا: فى البداية تقدم الوزارة بعض الموارد لفترة تمتد إلى عامين، وعلى المجموعة الثقافية الموجودة بالفعل أن تلعب دورا فعالا فى المجتمع. فيتم الاختيار عن طريق مراسيم مع عروض واسعة النطاق. لديها كل ما يمكن تصوره من حيث المجموعات الثقافية فى جميع مجالات الثقافة.

وقد أنشأت حكومة لولا شبكة من التعاون للتأهيل الأجتماعى من خلال التجارب الجمالية، منها تجارب فعلية وأخرى عن طريق الممارسة والاستمتاع. وتعمل الحكومة جاهدة للتوسع فى تلك التجارب وأعطائها الطابع المؤسسى لكى تكون الثقافة فى متناول المواطن البرازيلى البسيط. بالاضافة إلى انتاج نحو مائة فيلم سنويا،

وقد تم انشاء جيل جديد من المكتبات، فى صورة مراكز ثقافية تحفز

على القراءة. فهى تجربة نجحت فى كولومبيا، وفى تشيلى. هذه هى التكنولوجيا التى أثبتت جدواها. نبدأ فى تطوير سياسة دولية للغة البرتغالية وسنعمل جنبا إلى جنب مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الخارجية وغيرها فى البلدان التى تتكلم البرتغالية، فمن المسلم به أن مصير اللغه البرتغالية يعتمد إلى حد كبير على البرازيل.

ونوضح أن اللغه البرتغالية هى سادس أكثر لغة استعمالا على مستوى العالم، ولأول مرة يتم معاملة الثقافة باعتبارها حقا، وحاجة إنسانية أساسية للمواطن. وتمت الموافقة فى البرلمان من خلال التعديل المقترح للدستور على خطة الثقافة الوطنية وتعديل نظام التمويل والحوافز للاستخدام الامثل للمال فى هذا الاتجاه.

اليوم، يتم انفاق 80٪ من ميزانية الوزارة على القانون الاتحادى لتحفيزالثقافة (روانيت)، كطريقة مثلى لخصخصة الموارد العامة.

obeikan.com

منحة ثقافية

قدمت حكومة لولا داسيلفا «منحة الثقافة» وتتلخص الفكرة فى رغبة الحكومة فى انشاء كوبون شهرى بفئة ٥٠ ريالا كحد اقصى، ليستخدم لدخول السينما أو المسرح أو لحضور العروض الثقافية بشكل عام.

ووفقا لمقترح وزارة الثقافة، تتمثل فى إنشاء كوبون أو بطاقة ثقافية والذى تم ضمة الى كارت الغذاء وإلى كارت المواصلات ضمن برنامج المزايا المقدمة للعمال فى البرازيل.

تأتى تلك الأعمال فى إطار مراجعة مشروع القانون الاتحادى لتنشيط الثقافة (روانيت) رقم ٨٣١٣ والذى وضعته وزارة الثقافة للاستفتاء الشعبى على الموقع الالكتروني لمدة ٤٥ يوما.

بعد الفترة المحددة قامت الحكومة بدراسة تلك الاقتراحات وتمريرها فى شكلها النهائى كمشروع قانون وافق عليه البرلمان آنذاك.

إن تلك الاقتراحات قدمت الاستفادة إلى ما يقرب من ١٢ مليون عامل فى سوق العمل الرسمى فى البرازيل، ضخت ما يقرب من ٦٠٠ مليون ريال سنويا فى شكل موارد جديدة لخدمة القطاع الثقافي.

الحد الأقصى للمنحة قيمته 50 ريالا شهريا، يستخدم فى النشاطات الثقافية، مثل: دخول السينما والمسرح والحفلات والأحداث الثقافية بوجه عام. يتحمل العامل ٪20 ويتم تقسيم الباقى بين الحكومة والشركات بقيمة (٪30) و(٪50) على الترتيب.

وقال وزير الثقافة حينذاك فى بيان له « انه يأمل فى أن تلك الآلية

الجديدة تحقق نفس التأثير التى حققته كروت وكوبونات التغذية والتى كان لها تأثير إيجابى على نوعية الغذاء المقدم للعامل، فضلا عن تنشيط اقتصاد سوق المطاعم». وأيضا فى أن يصل الموروث الثقافى إلى كل فئات الشعب البرازيلى. حيث كانت البرازيل تعانى من تفرقة عنصرية ثقافية، وأن أعداد قليله من البرازيلين فقط من يستطيعون الوصول إلى الثقافة « وكان ٪14 فقط من البرازيليين يذهبون إلى السينما وأقل من ٪8 إلى المتاحف والمسارح.

تم انشاء خمسة صناديق لتمويل الثقافة (الفن، الذاكرة والتراث، الكتب والقراءات، المواطنة والهوية والتنوع الثقافى، بالإضافة إلى الصندوق العالمى للمساواة، والذى كان له دور هام فى تحقيق التوازن فى توزيع الموارد.

(ى) الصحة

تعتبر الصحة من أهم القطاعات فى المجتمع لكونها واحدة من النقاط الهامة لتقيم الأداء الحكومى. ولكن فى كثير من الاحيان لايستطيع المواطن العادى أن يتفهم تلك الاختصاصات الحكومية بالشكل السليم وتتداخل الأمور بشكل كبير.

النظام الموحد للصحة العامة (SUS) فى البرازيل، والذى تم أنشائة من خلال القانون الإتحادى رقم 8080 لعام 1990، والذى يحدد بكل وضوح المعاير الفنية لكل مستوى من مستويات الحكومات الثلاثة، فضلا عن تحديد دور كل منهما فى الخدمة المقدمة للمواطن إلا أن الاهتمام بالصحة وان كان بدأ فى عهد لولا إلا أنه تجلى فى عهد ديلما روسيف.

الصحة العامة فى البرازيل هى حق وطنى شامل تم أقرارة من خلال وزارة الصحة، وديوان حكومات الولايات والمحافظات الخاص بالصحة من خلال النظام الموحد للصحة العامة (SUS). مع الإشارة إلى قرارات المؤتمرات الوطنية للصحة، والمجلس الوطني واللجان الإدارية، التى تركزت سياساتها على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض لجميع فئات المواطنين بالاضافة إلى احترام خصائص كل منطقة.

تمت العديد من الاعمال فى عهد حكومة الرئيس لولا داسيلفا من أجل التوسع فى برنامج الصحة العامة من خلال زيادة المخصصات واعمال اخرى كثيرة. ونحن نوكد انة بالرغم من كل الأعمال التى تمت خلال حكومات لولا وديلما فإنة لازل هناك الكثير لخدمة هذا المجال فى البرازيل.

في عهد حكومة الرئيس لولا، قامت بعض القوى المحافظة بالإطاحة

ببرنامج المساهمة المؤقتة على المعاملات المالية (CPMF)، وهو ما يعني انخفاض فى ميزانية الاتحاد بما يعادل 40 مليار ريال سنويا. تلك الأموال التى كانت تأتى نتيجة ضريبة تقدر بـ 0.38٪ على الشيكات والتى كانت تعمل على تمويل النظام الصحي فى البرازيل. فكان هدف المعارضة حينذاك هو أضعاف حكومة الرئيس لولا وإلحاق الهزيمة به في انتخابات ولايته الثانية.

كان رد فعل حكومة لولا فى هذا الصدد هو زيادة المخصصات التى تخدم تلك القطاعات فضلا عن زيادة برامج الصحة والعمل على زيادة الاستثمارات والقيام بتوزيع الأدوية لتجنب الامراض المزمنة. الأمر الذى أدى إلى نتيجة إيجابية على الرغم من عدم وجود برنامج المساهمة المؤقتة على المعاملات المالية (CPMF). وبسبب كل تلك الاعمال والاستثمارات فى مجال الصحة العامة فقد ارتفعت المخصصات الحكومية للفرد فى مجال الصحة من 244،80 ريال فى عام 2003 إلى 413 ريال فى عام 2013.

كل هذا بالاضافة إلى البرنامج الحكومى مايس ميديكوس

mais medicos (أطباء أكثر) الذى أستطاع أن يقدم خدمات حقيقية لما يقرب من 50 مليون مواطن برازيلى، وهو الامر الذى أدى إلى تحول مجال الصحة العامة فى البرازيل إلى جزء من سياسات واستراتيجيات الاندماج والاحتواء الاجتماعى لملايين من المواطنين فى جميع انحاء البرازيل.

فى اطار برنامج النظام الموحد للصحة العامة (SUS) وفى ظل التعاون بين الادارات والقطاعات فى الولايات والمحافظات وضعت حكومة الرئيسة ديلما بعض النقاط أمام اعينها فى هذا الصدد، وهى:

العمل الجاد لكى تصل الخدمات الصحية ذات الجودة المطلوبة بشكل سهل وسريع إلى المواطن البسيط من خلال التحسين الدائم تلك الخدمات بشكل عام؛

العمل على تجنب الاخطار الصحية للمواطنين من خلال تعزيز الصحة والمراقبة وأساليب الوقاية.

العمل على تعزيز الرعاية الصحية الشاملة للنساء وللأطفال، العمل الذى ينفذ فعليا من خلال شبكة سيجونيا (Rede Cegonha)،

العمل على تحسين شبكة الرعاية في حالات الطوارئ، تزامنا مع التوسع فى خدمات مثل خدمة الطوارئ المتنقلة (SAMU) وأماكن تقديم المساعدة الصحية (PS) ووحدات العناية الطارئة (UPAs).

تعزيز شبكة الصحة العقلية، من خلال التركيز على مكافحة الإدمان من أجل القضاء على المخدرات.

ضمان تقديم الرعاية الصحية الشاملة لكبار السن وأصحاب الأعاقة وذوى الأمراض المزمنة.

تقديم الادوية المجانية من خلال النظام الموحد للصحة العامة (SUS).

توطيد وتفعيل الرعاية الأولية

أستراتجيات وسياسات الرعاية الصحية للأسرة فى البرازيل قامت بتوسيع نطاق التغطية، فقد زادت نسبة التغطية من ٪52 في عام 2010 إلى ٪56 في عام 2013، بإجمالى 109،3 مليون شخص. اليوم نجد أن هناك أكثر من 37 ألف مهنى يقومون بخدمة ما يقرب من 5403 محافظة.

برنامج مايس ميديكوس (أطباء أكثر) (MAIS MÉDICOS)

يقوم برنامج مايس ميديكوس (أطباء أكثر) بتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطن من خلال النظام الموحد للصحة العامة، فهو يقوم بتحسين مستوى الخدمات المقدمة من خلال العديد من الاعمال، منها الاستثمار فى البنية التحية للمستشفيات والوحدات الصحية بالاضافة إلى توفير اطباء مهنيين وو حدات صحية جيدة فى الاماكن التى تفتقر إلى تلك الخدمات.

فمن خلال تلك السياسة التى تقوم بتعيين أطباء فى الاماكن النائية أستطاعت الحكومة توفير الخدمات الصحية بشكل أكثر للمواطن، حيث يتم عرض تلك الوظائف على الاطباء ممن يرغبون فى العمل فى الاماكن التى تفتقر إلى وجود خدمات صحية، وفى حالة عدم اشغال كل الاماكن المتاحة تقبل البرازيل اطباء أجانب (خاصة من كوبا) لاهمية تلك القضية للدولة.

تم تعين مايقرب من 14،462 طبيب برازيلي واجنبى لتعزيز الأسس الرئيسية للرعاية الصحية الأولية في البرازيل، حيث تهتم الاستراتيجيات والسياسات التى تعمل فى مجال صحة الأسرة بزيادة هذا العدد لأكثر من 34،000، لكى تتوفر رقابة صحية يومية لسكان الضواحي و المدن الصغير والكبيرة.

قام برنامج مايس ميديكوس أضافة ما يقرب من 3785 حى والذى يمثل 68% من إجمالى ولايات البرازيل، بالاضافة إلى عدد 34 منطقة للسكان الأصليين، وهو الامر الذى أتاح خدمات صحية لما يقرب من 45،7 مليون مواطن برازيلى ممن لم يستطيعوا الحصول على تلك الخدمات من قبل.

كانت الاولوية لعدد 1708 حى، لوجود٪20 أو أكثر من سكانهم في مستوى الفقر المدقع، فهناك ما يقرب من 98 حى والتى بها اكثر من 80 ألف نسمة يعيشون أدنى مستويات المعيشة، وتحت خط الفقر، بالإضافة إلى مناطق السكان الأصليين، والتى بها ما يقرب من 14462 فرصة عمل لأطباء.

من بين الأطباء المشاركين في المشروع، عدد 1،846 ممن تخرجوا من مؤسسات التعليم العالي البرازيلية، و1187 من مؤسسات التعليم العالي في الخارج، وعدد 11429 بالتعاون بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة الأمريكية.

تم إنشاء العديد من الوظائف الجديدة فى هذا المجال، 1575 فى الدورات الطبية الجامعية، و702 فى المؤسسات العامة و873 في مؤسسات القطاع الخاص، مع الاختيار من بين عدد 49 محافظة للحصول على دورات طبية خاصة، والتى من المتوقع أن توفر أكثر من 3500 فرصة مع بداية 2015.

برنامج برازيل سوهيدينتى (البرازيل المبتسم) PROGRAMA BRASIL SORRIDENTE

برنامج يتيح خدمات صحية فى مجال رعاية الفم والاسنان لاكثر من 74 مليون مواطن. فمنذ تأسيس هذا البرنامج تضاعف هذة الاعداد لاكثر من 15 مرة، فقد سجلت زيادة من 10 ملايين كشف فى عام 2004 إلى 150 مليون فى عام 2013. وحتى عام 2013 تم اعداد 23150 جهاز لرعاية الفم والاسنان فيما يقرب من 4971 محافظة.

الأهتمام بأمراض الأورام

في عام 2013 قام النظام الموحد للصحة العامة (SUS) بأجراء أكثر من 278،000 جراحة لعلاج الأورام، وتم تقديم علاج كيميائى لأكثر

من 2.7 مليون مريض، وعلاج إشعاعى لاكثر من 10 مليون مريض، بإجمالى استثمار يقدر بـأكثر من 2،9 مليار ريال برازيلى.

كما تم أجـراء نحو 4،02 مليون أشعة تصوير الثدي بالأشعة السينية في عام 2012، منهم 2.1 مليون لأشخاص في الفئة العمرية ما بين 50–69 سنة. وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة ٪12 و٪14 على التوالي مقارنة بعام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، ففي العام نفسه، تم عمل أكثر من 10 مليون اختبار عنق الرحم، منهم 8.5 مليون لأشخاص في الفئة العمرية الموصى بها من 25 إلى 64 سنة.

انطلقت في عام 2012 خطة التوسع وضم العلاج الإشعاعي أو العلاج بالأشعاع إلى النظام الصحي الموحد SUS بموجب (المرسوم رقم 12/931). وتنص الخطة على الوصول إلى ما يقرب من 80 وحدة للعلاج الأشعاعى. وتتضمن الاستراتيجية ايضا التوسع فى عدد 39 من الخدمات القائمة، فضلا عن إنشاء 41 وحدة جديدة، 9 منهم للعلاج بالأشعاع الموضعي.

حياة بلا حدود (فيفير سن ليميت) VIVER SEM LIMITE

هى جزء من الخطة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. في عام 2013، أستطاعت الحكومة ان تقدم خدمات لنحو ٪84 من نتائج فحص الأطفال حديثي الولادة، وهى نسبة تزيد بمعدل ٪50 عن ما تم تحقيقة فى عام 2010. حيث ان أكثر من 2.4 مليون طفل من حديثى الولادة خضع لاختبارات وفحوصات الأطفال حديثي الولادة.

بين يناير وأكتوبر 2013، تم منح أكثر من 3.7 مليون تقويم للعظام وأطراف صناعية للأشخاص ذوي الإعاقة، بمبلغ إجمالي يقدر بنحو 247،7 مليون ريال برازيلى.

الشبكة الاجتماعية والنفسية – لمحاربة إدمان (الكوكايين)

في عام 2013، تم تعزيز أداء شبكة الرعاية النفسية والاجتماعية من خلال فاعليات البرنامج القومى(يمكننا ان نفوز). حيث تم تخصيص موارد مالية لمساعدة ما يقرب من 2000 مركز للرعاية النفسية (CAPS)، مع التركيز فى الوقت ذاتة على تشغيل تلك الخدمات على مدار الـ 24 ساعة.

شبكة الحالات الطارئة والطوارىء

خدمات الطوارئ المتنقلة (Samu–192)

وحدات العناية الطارئة (UPA–24h)

تم تصميم وحدات العناية الطارئة لتوفير رعاية جادة وماهرة للمرضى الذين يعانون من أمراض حادة ومتفاقمة وتوفير الرعاية المبدئية لهؤلاء المرضى كالحالات الجراحة والصدمات النفسية.

فى عام 2014 كان هناك عدد 347 وحدة عناية طارئة، تقوم بإجراء مايقرب من 92700 كشف يومى و2.7 مليون زيارة او كشف شهريا. ولتحسين وتثبيت تلك الخدمات في المناطق النائية ومنطقة الأمازون، تم تعديل التكاليف بنسبة ٪30.

خدمة الطوارىء (SOS)

أنشئت في عام 2011 بمشاركة 11 مستشفى، اليوم توجد 27 مستشفى، والهدف هو الوصول إلى 31 بحلول منتصف 2014 ، حيث تم انشاء عدد 2303 سرير خاص بهذة الخدمة داخل المستشفيات المشاركة في هذا البرنامج .

القوات الوطنية للنظام الموحد للصحة العامة (FN–SUS)

و هى تضم ما يقرب من 12869 مهنى مسجل، يعملون بشكل

obeikan.com

تطوعى لتقديم شتى انواع العون والدعم لمنكوبى الحوادث والكوارث فى 26 محافظة.

تقوم بتنظيم شبكة المستشفيات والطوارئ للأثنى عشر مدينة التى أسضافت فاعليات كأس العالم 2014 بمشاركة القطاعات الحكومية فى الولايات والمحافظات.

صحة المرأة – برنامج السياسة الوطنية للرعاية المتكاملة لصحة المرأة (PAISM)

يقوم النظام الموحد للصحة العامة (SUS) منذ عام 2004 بتقديم الدعم الاسرى ومساعدة السيدات البرازيليات فى حالات العنف الاسرى والجنسى وتقديم الرعاية الصحية والوقاية والعلاج بشتى انواعة للنساء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز / HIV AIDS ، فضلا عن التنوية والانتباه إلى الأمراض المزمنة والأورام وأمراض النساء المختلفة وكل هذا من خلال العمل المتكامل مع برنامج السياسة الوطنية للرعاية المتكاملة لصحة المرأة (PAISM)

تم القيام بالتوسع فى عدد 138 خدمة للرعاية النسائية ورعاية المراهقات من ضحايا العنف الجنسي في 2007. ثم أرتفع هذا الرقم إلى442 في عام 2010.

في عام 2011، تم التوسع بشكل أكبر فى إجراء التشخيصات وتقديم العلاج لعديد من الامراض السرطانية للنساء، حيث سجلت زيادة تقدر بـ٪80 للنساء من مستخدمى النظام الموحد للصحة العامة (SUS) ممن تتراوح اعمارهم بين 25 إلى 59.

في نفس العام بلغت نسبة النساء التى قامت بعمل فحوصات لأورام الثدي 60% ممن تتراوح أعمارهم بين 50–69 عاما.

والجدير بالذكر أيضا الاعمال الاخرى التى تمت لرعاية صحة المرأة فى البرازيل خلال العشر سنوات من حكم الرئيس لولا وديلما من خلال السياسة الوطنية للحقوق الجنسية والإنجابية والتي تم أقرارها فى عام 2005، من خلال النقاط التالية:

زيادة المعروض من وسائل منع الحمل العكسية؛

زيادة فرص الحصول على التعقيم الجراحي التطوعي؛

إدخال أساليب لمساعدة التناسل البشري في النظام الصحي الموحد SUS.

في مارس 2013، قامت الرئيسة ديلما بعمل مشروع قانون رقم 2013/03، يفرض على النظام الصحي الموحد (SUS) أستقبال حالات الطوارئ، وتقديم الدعم والرعاية الشاملة والمتعددة التخصصات لضحايا العنف الجنسي وتوفير أساليب وأدوية لمنع الحمل الناتج عن الاعتداء الجنسى.

وفيما يتعلق بالتخطيط الخاص بالإنجاب أو (المشروع القومى للتخطيط للأنجاب)، فقد تم توزيع ثمانية وسائل لمنع الحمل بتمويل يصل إلى 11.5 مليون ريال على جميع الولايات البرازيلية من خلال 9 مستشفيات تقدم خدمات التناسل البشري ضمن النظام الصحي الموحد SUS بشراكة مع جمعية التمريض البرازيلية ABENFO والتى تقوم بتدريب مايقرب من 1400 ممرضة في مناطق الأمازون ومنطقة الشمال الشرقى للعمل على التخطيط الإنجابي.

كما تم أيضا العمل على تعزيز الاهتمام بالمرأة في حالات الإجهاض من خلال التجهيزات اللازمة والادوية وتوزيعها على المستشفيات، فضلا عن لفت الانتباه والتعريف بالمعايير والقوانين الصادرة فى هذا الصدد.

الخطة المتكاملة لمكافحة الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي DSTs. والتى بدأت في مارس 2007، وتم مراجعاتها وتطويرها وإعادة إصدارها في عام 2009، وتهدف الخطة إلى تقديم الرعاية والدعم والمساهمة فى حالات تعرض المرأة لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المنقولة جنسيا.

و هناك أيضا الميثاق الوطني للحد من وفيات الأمهات وحديثي الولادة، الذى انطلق في عام 2009، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات بالتنسيق مع قطاعات حكومية مختلفة، لتعزيز الرعاية فى مجالات التوليد وخدمة حديثي الولادة. حازت تلك الاتفاقية بالفوز من قبل الأمم المتحدة في عام 2004 و2006 و2008، كنموذج للتعبئة الاجتماعية والحوار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

و يمكنا أن نرى نتائج إيجابية لتلك الاتفاقية من خلال زيادة الرعاية المقدمة فى مرحلة ما قبل الولادة وايضا فى انخفاض معدلات وفيات الأمهات.

شبكة سيجونيا REDE CEGONHA

تم انشائها خلال حكومة الرئيسة ديلما، وتم تفعيلها تقريبا فى جميع الولايات البرازيلية/ فى حوالى 5488 محافظة، حيث تخدم مايقرب من 2،5 مليون من السيدات الحوامل.

ما بين 2011 و2013 تم انشاء وتجهيز ما يقرب من 2031 سرير للقيام بعمليات الولادة بأحدث التقنيات، و542 سرير للأطفال حديثي الولادة، و220 وحدة عناية مركزة لحديثي الولادة (NICU)، كما تمت العديد من التمويلات لتأهيل رعاية الأطفال حديثي الولادة.

البرازيل اليوم لديها 4427 سريرا فى وحدات العناية المركزة

لحديثي الولادة، 809 منهم تم إنشائهم منذ بداية البرنامج، وهناك ايضا نحو2،314 سريرا في وحدة العناية المركزة للأطفال.

بين عامي 1990 و2011، كان هناك انخفاض بنسبة ٪67 فى معدلات وفيات الرضع. وفي عام 2011، وانخفض هذا العدد إلى 15.4.

وبذلك أستطاعت البرازيل أن تحقق أهم الأهداف الإنمائية للألفية، والذى كان يهدف إلى خفض تلك النسبة بمقدار الثلثين ما بين عامي 1990 و2015.

في عام 2013، تم تخريج عدد 7919 طبيب بالاضافة إلى عدد 3834 من المهنيين في مجال الأطفال حديثي الولادة بالشراكة مع الجمعية البرازيلية لطب الأطفال. كما تم تخريج وتدريب عدد 800 طبيب وممرضة على حالات الطوارئ الخاصة بالأطفال. وتم أيضا عمل دورات للأطباء والممرضين في الاستراتيجية المتكاملة للأمراض الطفولة في عدد 22 ولاية، بقدرة 660 من المهنيين.

كما تم أنشاء غرف دعم الرضاعة الطبيعية فى 28 مركز لبنوك ألبان الرضاعة الطبيعية (BLH). حيث تم تجميع أكثر من 163،000 لترا من الحليب الطبيعى بشهادات الجودة المطلوبة في عام 2013 وتم التوزيع على حوالي 164،000 من حديثي الولادة، نتيجة مشاركة 150 ألف من الأمهات المتطوعات فى ذلك البرنامج.

في عام 2011 تم إنشاء العديد من المنح للنساء الحوامل والتى ترتبط بالحث على الرضاعة الطبيعية وتشجيع تحقيق الرعاية قبل الولادة منذ بداية الحمل وحتى الولادة، والعمل على زيادة دخل الأسرة وحماية المرأة أثناء الحمل وخلال فترة الرضاعة، ويتم ذلك من خلال

دفع منح على تسعة أقساط للنساء الحوامل وستة أقساط شهرية للنساء المرضعات بشكل طبيعي، تبلغ 32 ريال.

الصحة لكبار السن

فى عام 2013 تم تقديم تطعيمات ضد الأنفلونزا لكبار السن بنسبة ٪91، أى لأكثر من 18 مليون مسن. حيث كان الهدف من تلك الحملة هو تقديم التطعيم لـ 80% فقط وهذا وفقا لنظام المعلومات للبرنامج الوطني للتحصين.

في عام 2013، تم تدريب أكثر من 1500 من المهنيين في مجالات الصحة لكبار السن.

المساواة فى مجال الصحة

لكى يتم الانصاف فى خدمات الصحة بالنسبة للسكان بجميع انواعهم، ولتحديد المبادئ والخطوط التوجيهية لتحسين الحالة الصحية للمواطنين، تم وضع السياسة الوطنية للصحة الشاملة للسكان السود، بموجب المرسوم رقم 09/992، حيث هدفت إلى إدراج موضوع العنصرية كعامل محدد / المحددات الاجتماعية للصحة.

كما أقيمت أيضا السياسة الوطنية للصحة الشاملة لسكان الريف والغابات، والسياسة الوطنية الصحية المتكاملة بشأن المثليين، المخنثون، المتخنثون والمتحولين جنسيا كواحدة من أستراتيجيات تنفيذ سياسات صحية عادلة ضمن برنامج النظام الموحد للصحة العامة SUS، ويجري أنشاء لجان لحقوق المواطنين فى الصحة العامة في الولايات والمحافظات المختلفة.

و ايضا تم ضم ما يقرب من 287 طبيب فى مناطق السكان الاصليين ضمن برنامج مايس ميديكوس (أطباء أكثر) لتقديم الرعاية

لهؤلاء السكان، الامر الذى ساعد فى زيادة التغطية للخدمات الصحية والعمليات الجراحية، حيث أجريت بالفعل نحو 343 عملية جراحية، منها 196 فى مجال الفم والأسنان، وما يقرب من عدد 1195 كشف طبى، و1878 مابين تحليلات وفحوصات عامة فى هذة المناطق.

كما يكفل القانون الحق فى إدراج المواطنين المتحولين جنسيا في بطاقة النظام الصحي القومى، والاعتراف بشرعية هوية هذه المجموعات لتعزيز الوصول إلى المساواة فى مجال الصحة.

زراعة الأعضاء

تم تنفيذ عدد 23457 عملية زراعة أعضاء في عام 2013. وتجدر الإشارة بإنخفاض الطلب على زراعة القرنية، نتيجة انخفاض الاعداد المنتظرة فى القوائم في العديد من الولايات برازيلية.

العمليات الجراحية الاختيارية (غير الطارئة)

في عام 2013، تمت تحويلات مالية للولايات والمحافظات بما يقرب من 1،2 مليار ريال برازيلى لتنفيذ أكثر من 2،19 مليون عملية جراحية (منها 513،974 جراحة إعتام عدسة العين) أي بزيادة قدرها 13.5٪ مقارنة بعام 2012.

الأهتمام بالمستشفيات

فى عام 2013 كان هناك ما يقرب من 11،5 مليون حالة اقتضت الحجز فى المستفيات، كما تم تنفيذ 752 مليون عيادة متنقلة خارجية من جانب المستشفيات، بمبالغ تقدر بـ12،6 مليار ريال و8 مليون ريال برازيلى.

فمنذ عام 2011، يتم العمل على تخصيص الموارد اللازمة لتأهيل الإجـراءات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الخيرية الغير هادفة

للربح، لأستكمال عمل النظام الموحد للصحة العامة SUS وتوسيع نطاقها.

الأشراف والمراقبة الصحية

تم اعداد برنامج تأهيل لعمليات المراقبة على الصحة والذى يضع منهجية ومعايير لتقييم أداء الاتحاد الفيدرالي بموجب المرسوم رقم 13/1708.

حتى شهر نوفمبر لعام 2013، كان البرنامج يعمل على ضم 27 وحدة فيدرالية، بمجموع 5409 حى أى ٪97.1 من إجمالى الولايات البرازيلية.

فى عام 2012 و2013 تم إدخال تطعيمات جديدة تهدف إلى الوقاية من العديد من الامراض لكل الفئات العمرية، كما تم تعزيز المراقبة الصحية للسكان المعرضين للتلوث الهواء من خلال العمل من جانب المحافظات والمحليات فى ما يقرب من 25 ولايات برازيلية.

كما تم تعزيز المراقبة الصحية للسكان المعرضين لمبيدات ولأفات بموجب المرسوم رقم 12/2938، الذي بداء فى نقل 22.7 مليون ريال للصناديق الصحية لمنطقة العاصمة الاتحادية.

بما فى ذلك ايضا تعزيز الرقابة على جودة المياه المخصصة للاستهلاك البشري في البلاد، وزيادة نسبة الرعاية فى المحافظات البرازيلية من ٪67 فى عام (2012) إلى ٪72.15 من إجمالى البلديات البرازيلية، وذلك من خلال:

(1) استمارات تسجيل مصدر إمدادات المياه؛

(2) العمل على فحص وتقييم البيانات والقيام بمراقبة نوعية

المياه المقدمة من قبل مقدمي الخدمة للمواطنين؛

(3) رصد نوعية المياه من قبل القطاع الصحي.

فى عام 2013، تم تخصيص أكثر من 536 مليون ريال للوقاية والسيطرة على حمى الضنك(dengue)، لتحسين طرق الإنذار والتنبية لذلك المرض عن طريق أنظمة المراقبة للكشف المبكر عن تفشي وتحديد المناطق الاكثر خطرا.

كما تم في عام 2013، علاج أكثر من 13،000 شخص مع التهاب الكبد الوبائي.

و فى هذا الصدد فقد تم اعتماد طرق جديدة للتصنيع ولزراعة المواد الغذائية فى البرازيل. وتأتى هذة الاجراءات فى اطار تحسين استهلاك الأطعمة المزروعة والمصنعة.

برنامج تعزيز الصحة

تم أدراجة فى في مراحل تعليم رياض الأطفال من خلال برنامج الصحة المدرسية، ورياض الأطفال، المدارس الابتدائية، المدرسة الثانوية وتعليم الكبار اعتبارا من عام 2013. حيث انضمت ما يقرب من 4،864 محافظة إلى البرنامج، وهو ما يمثل ٪87.3 من المحافظات البرازيلية.

مجالات البحث والتطوير

فى إطار الأولويات المحددة في وثيقة البحوث الاستراتيجية للنظام الصحي في عام 2013، تم استثمار ما يقرب من 114 مليون ريال برازيلى فى عدد 11 دعوة عامة وطنية بمشاركة مع المؤسسات الوطنية والدولية.

و في شراكة مع عدد من الدول ، فقد تم استثمار ما يقرب من 75،4 مليون ريال لإطلاق برنامج حول أبحاث النظام الموحد للصحة العامة SUS. ومن خلال هذة الاستثمارات تم عقد ما يقرب من 20 بحث يهدف إلى إنتاج الحلول التقنية المستدامة، والتي سيتم دمجها في الإجراءات التي وضعتها مؤسسة الصحة الوطنية (Funasa).

منها الشفافية، مكافحة الاسراف، المراقبة وتقييم البرنامج الوطنى للصحة العامة SUS

تتم عملية الرصد والمراقبة لنتائج اعمال وزارة الصحة العامة منذ عام 2011 بمساعدة نظام الرقابة والرصد وتقييم النتائج. حيث يقوم مايقرب من 540 مشارك بمراجعة الاهداف الاستراتيجية الموضوعة، ويتم ارسال تقارير الادارة السنوية RAG للمجلس الوطني للصحة CNS. ولضمان استمرارية مشروع البطاقة القومية الصحية تم تسجيل ما يقرب من 102 مليون برازيلى.

obeikan.com